مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦٢٣٣**

الثلاثاء، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يودا	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد آرو
	فييت نام	السيد فام بنه منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد توماس
	النمسا	السيد كيرله
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

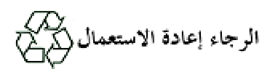
جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة (S/2009/615)

09-63809 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا: الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديداً للأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة (S/2009/615)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام وبالوزراء المشاركين في جلسة مجلس الأمن اليوم. ويشكل حضورهم تأكيدا على أهمية الموضوع قيد المناقشة – وهو السلام والأمن في أفريقيا: الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديداً للأمن الدولي.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البرازيل، البوسنة والهرسك، بيرو، الجزائر، الرأس الأخضر، السنغال، السويد، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كوت ديفوار، كولومبيا، لكسمبرغ، مالي، مصر، المغرب ونيجيريا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر البند بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تقرر ذلك.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوة المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، سعادة السيد تيتي أنطونيو، إلى الاشتراك في النظر في البند، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أنطونيو إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوة المفوضة المعنية بالمسائل الجنسانية والتنمية البشرية، بمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيدة أدريان ياندي ديوب، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة ديوب إلى شغل المقعد المخصص لها في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2009/615 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين الأعضاء في وقت سابق، يبت مجلس الأمن في بيان من الرئيس في ما يتعلق بجلسة اليوم قبل الاستماع إلى البيانات التي يدلي بها الأمين العام وأعضاء المجلس. ووفقا لذلك وبعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن مجددا مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق التهديدات الخطيرة التي يسببها في بعض الحالات الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جريمة منظمة عبر وطنية للأمن الدولي في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك أفريقيا. كما أن الارتباط المتزايد، في بعض الحالات، بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب، هو أيضا مصدر قلق متزايد.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تعزيز التعاون عبر الإقليمي والدولي الذي يستند إلى المسؤولية العامة والمشتركة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية وما يتصل بها من أنشطة إجرامية، والذي يدعم المنظمات والآليات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، تحقيقا لمقاصد منها تعزيز سيادة القانون.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية الإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المعنية في مجابهة العديد من المخاطر الأمنية الناجمة عن الاتجار بالمخدرات في العديد من البلدان والمناطق، ومن بينها أفريقيا. ويشجعها المجلس على اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى تحسين تنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، بغية تعزيز فعالية الجهود الدولية المبذولة في مكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي لهذا التحدي العالمي على نحو أكثر شمولا وفقا لمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا في هذا الصدد، ويثني، على العمل المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويشدد على الحاجة إلى قدرات كافية لدعم الجهود الوطنية.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى النظر في تعميم مسألة الاتجار بالمخدرات كأحد العوامل التي تراعى لدى وضع استراتيجيات منع نشوب النزاعات، لدى تحليل تلك النزاعات، وتقييم البعثات المتكاملة ووضع الخطط لها، ودعم بناء السلام.

”ويشجع مجلس الأمن الدول على الوفاء بالتزاماتها بمكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من

أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى النظر في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالمخدرات، وعلى التحقيق مع الأشخاص والكيانات المسؤولة عن الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم ومقاضاتهم، حسب الاقتضاء، بما يتفق مع حقوق الإنسان الدولية ومعايير المحاكمة العادلة.

”ويقر مجلس الأمن بالإسهام المهم الذي تقدمه الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للاتجار بالمخدرات بجميع جوانبه، ويشجعها على تبادل أفضل الممارسات، فضلا عن المعلومات المتعلقة بشبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

”ويقر مجلس الأمن أيضا بالإسهام المهم الذي يقدمه المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون في التصدي للاتجار بالمخدرات على نحو شامل.

”ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز تعاونهما مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك في أفريقيا.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم، حسب الاقتضاء، مزيدا من المعلومات عن الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من مسائل، في الحالات التي يحتمل فيها أن يؤدي ذلك الاتجار إلى تهديد السلام والأمن الدوليين أو إلى تفاقم خطر يتهددهما بالفعل“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/32.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية بوركينا فاسو.

أود أن أشكر الوزراء وأعضاء المجلس على حضورهم لهذه المناقشة وعلى تأييدهم للبيان الرئاسي الذي اقترحته بوركينا فاسو، والذي اعتمده المجلس للتو.

يسعد بوركينا فاسو أن تنظم هذه المناقشة العلنية لمجلس الأمن بشأن الموضوع الهام المتمثل في التهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات لأمننا الجماعي. وعندما قرر وفد بلدي عقد مناقشة بشأن مسألة الاتجار بالمخدرات والأمن الدولي، لم يقم بذلك سعيا إلى إضافة بند جديد إلى جدول الأعمال المطول بالفعل لمجلس الأمن، ولكن لدعوة أعضاء هذا الجهاز وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر في أفضل السبل لاحتواء الآثار الضارة لآفة وصلت آثارها إلى أبعاد تثير الجزع.

ونحن نشعر بالامتنان على وجه خاص للأمين العام على حضوره لهذه المناقشة. ونعرب أيضا عن امتناننا للسيد أنطونيو كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونشيد بالدور الذي يضطلع به المكتب في التصدي للاتجار بالمخدرات ومساعدته لدولنا في ذلك المجال.

إن التهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات للأمن الدولي حاليا ومستقبلا تهديد واضح. ولظهور عصابات مخدرات قوية للغاية تأثير متزايد على السياسات والتجارة. وتشكل حرب العصابات في بلدان كثيرة تهديدا حقيقيا لأمن الدول الداخلي ولاستقرار المؤسسات الديمقراطية. وتدعم السوق السوداء المربحة للاتجار بالمخدرات عددا من الجماعات الإرهابية وتغذي الاتجار بالأسلحة وعمليات غسل الأموال وتولد العنف والفساد، وهي تشكل بالتالي تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

ومن أمريكا اللاتينية إلى آسيا، مرورا بأوروبا وأفريقيا، يشهد الكثير من بلدان ومناطق العالم بشكل مباشر الفوضى المترتبة على هذه الآفة. وأصبحت أفريقيا، وبخاصة غرب أفريقيا، منطقة مهمة لعبور الكوكايين. ومعامل المخدرات التي يبنيها المتجرون تؤكد إحصاءات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي تشير إلى أن عدد الحالات السنوية لضبط الكوكايين في غرب أفريقيا زادت زيادة هائلة في السنوات الأخيرة.

إن الانتهاكات الأخيرة للمجالات الجوية لبعض الدول في المنطقة دون الإقليمية من جانب تجار المخدرات، وعمليات الهبوط السرية وتفريغ شحنات المخدرات تدل على الضعف الشديد الذي تعاني منه تلك الدول في مواجهة تلك الجماعات الإجرامية التي تشكل تهديدا حقيقيا لبلداننا. وبعد أن أصبحت القارة الأفريقية الطريق المفضلة - وحقا مدينة الذهب الجديدة - بالنسبة لتجار المخدرات، فإنها تواجه بالفعل تحديات عديدة تستحق اهتماما خاصا لأن من الواضح أن ضعف سيادة القانون في أفريقيا والفقر والفساد والنقص الجلي في الموارد هي من العوامل التي تشجع على أنشطة تجار المخدرات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي تضعفها حركات التمرد، وهذه يمكن أن تشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن في منطقة غرب أفريقيا بإعادة تسليح حركات التمرد هذه، التي يمكن أن تغذي صراعات جديدة.

إن آفة الطلب المتزايد على المخدرات تستدعي استجابة دولية من خلال رفع مستوى اليقظة والالتزام القوي من المجتمع الدولي الذي يقوم على أساس الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة هذا الاتجار، ومن ناحية أخرى، المزيد من التعاون الفعال والتنسيق الأفضل بين الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات غير المشروعة. وذلك هو السبب في أن دول منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، ولا سيما الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قررت، في ظل رئاسة بوركينا فاسو، معالجة المشكلة مباشرة من خلال تنظيم المؤتمر الوزاري بشأن الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا أمنيا لغرب أفريقيا الذي عقد في برايا بالرأس الأخضر، في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وفي تلك المناسبة، بعث الرئيس بليز كومباوري برسالة هامة للغاية.

اعتمد ذلك المؤتمر خطة عمل طموحة يحتاج تنفيذها إلى دعم من المجتمع الدولي. ونرى أن ثلاثة مجالات هامة لخطة عمل برايا تستحق الدعم من شركائنا الإنمائيين. وهي تشمل: القيام بعمليات مشتركة رئيسية وطنية ودولية تستهدف شبكات التهريب العاملة في المنطقة؛ تشكيل وحدات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومنعه في المطارات الدولية والموانئ البحرية والمراكز الحدودية البرية؛ وتقديم الدعم لإنشاء مختبرات الطب الشرعي وتعزيزها من أجل مشاركة المعلومات وتبادلها.

بالإضافة إلى تلك الجوانب التشغيلية والمؤسسية للمكافحة، وقبل كل شيء، يجب التأكد من تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، لأنه طالما أن شواغل مثل البطالة والفقر المدقع موجودة فإن الاتجار غير المشروع بالمخدرات سيستمر في الازدهار.

يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية، جعل مكافحة المخدرات أحد أولوياته. ولذلك السبب، ينبغي لمجلس الأمن إدراج المسألة في الاستراتيجيات المتكاملة للمنع وصون السلام والأمن الدوليين.

إن آثار الاتجار بالمخدرات على الأمن مدمرة لصحة الأفراد وإنتاجيتهم وللأسر، وكذلك لاستقرار الدول. وتمثل عواقبه عقبات حقيقية تواجهها التنمية في بلداننا. وبالتالي، تتزايد الضرورة الملحة لأن نجد حلولا دائمة. ولذلك السبب، نأمل أن تساعد هذه المناقشة على حث المجتمع الدولي،

فضلا عن فرادى الدول على قطع التزامات حازمة واتباع نهج جماعية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة بوركينا فاسو للمجلس على إدراج هذا الموضوع الهام في جدول أعمال مجلس الأمن.

في السنوات الأخيرة، برز الاتجار بالمخدرات كتهديد رئيسي للسلام والأمن الدوليين. ونرى ذلك بأوضح شكل في أفغانستان وكولومبيا وميانمار، حيث يغذي إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها حركات التمرد الوحشية التي طال أمدها. لكن، أيضا، في أماكن أخرى كثيرة في غرب أفريقيا وآسيا الوسطى وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأجزاء من منطقة نهر ميكونغ، تنشر الجماعات الإجرامية العنف والخوف وانعدام الأمن سعيها للسيطرة على طرق الاتجار بالمخدرات. وتقوض تلك الجماعات سلطة الدولة وسيادة القانون. فهي تنشر الفساد وتعرض الانتخابات للخطر وتضر بالاقتصاد الشرعي. وفي بعض البلدان، يمكن للأرباح الهائلة التي يدرها الاتجار بالمخدرات أن تنافس الناتج المحلي الإجمالي. كما يهدد الاتجار غير المشروع بالمخدرات بعكس مسار التقدم في جهودنا لبناء السلام في أفغانستان وهايتي وغينيا - بيساو وليبريا وسيراليون وغيرها.

إن هذا الواقع المؤلم يؤكد ثلاث نقاط أساسية: أولا، إن الاتجار بالمخدرات آخذ في التطور ليصبح تهديدا أخطر اليوم من أي وقت مضى ومن شأنه التأثير على جميع مناطق العالم. وستتطلب مواجهة هذا التحدي توافر الإرادة السياسية والموارد الكبيرة.

ثانيا، يعني الطابع عبر الوطني للتهديد أنه ليس بوسع أي بلد مواجهته لوحده. فهذه المكافحة تتطلب نهجا دوليا شاملا يستند إلى إحساس قوي بالمسؤولية المشتركة. يجب على الدول تبادل المعلومات والقيام بعمليات مشتركة وبناء القدرات وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة. وحتى الآن، ما زال التعاون فيما بين الحكومات أقل من التعاون فيما بين شبكات الجريمة المنظمة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى اتباع نهج أكثر توازنا لمكافحة المخدرات. وينبغي لهذا النهج التركيز على تخفيض الطلب على المخدرات والضرر الذي تسببه؛ وعلى تعزيز التنمية البديلة وسيادة القانون في مصدر إمداد المخدرات، على قطع طرق الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

تؤدي الأمم المتحدة دورا هاما في توفير إطار للتعاون الدولي في التصدي لهذا التحدي. ويتمحور هذا الإطار حول الصكوك القانونية القوية التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. لكن هناك المزيد مما ينبغي عمله لضمان أن تصبح جميع الدول أطرافا في هذه الصكوك، وأن تنفذ على نحو أكثر فعالية.

كما أن الأمم المتحدة مركز للخبرة. ويعتبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مصدرا موثوقا للمعلومات عن الاتجاهات في إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها. كما أنه يوفر بناء القدرات في مجالات التصدي للاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والفساد. ويجب توفير الموارد المناسبة للقيام بتلك الجهود.

وينبغي لنا أن نشعر بالتشجيع من المبادرات العديدة الواعدة والمبتكرة القائمة. وتشمل هذه المبادرات الشراكات الإقليمية مع الجماعة الكاريبية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما، والتعاون الاستراتيجي مع المنظمة

الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وغيرها من المنظمات. وتعمل هذه الجهود التي تُبذل من غرب أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي إلى وسط آسيا وغربها على تحسين التعاون لمكافحة المخدرات وبناء توافق الآراء على المسائل العابرة للحدود وتعزيز الأمن وسيادة القانون.

إن الاتجار بالمخدرات لا يحترم الحدود. والأهم من ذلك كله، أنه لا يحترم الناس. بل إنه خطر على صحة المجتمعات والأفراد على السواء. وهو يرتبط بالاعتداء المروع على النساء على وجه الخصوص. ومن يديرون عمليات الاتجار لا يعرفون الرحمة وفي كثير من الأحيان يترعون إلى القتل. يجب علينا أن نلاحقهم ونحبط عملياتهم بكل ما أوتي القانون الدولي من قوة.

أدعو الدول الأعضاء إلى العمل بعضها مع بعض وإلى دعم الأمم المتحدة في هذا المسعى البالغ الأهمية. وفي الختام، أرحب بالبيان الرئاسي (S/PRST/2009/32) الذي اعتُمد للتو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو ماريا كوستا.

السيد كوستا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم مرة أخرى تقريرا إلى مجلس الأمن. في السنوات القليلة الماضية نظر مجلس الأمن في الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا للسلام والاستقرار في عدد من المناطق أشار إليها بالفعل الأمين العام وهي – أفغانستان، وغرب أفريقيا وأمريكا الوسطى، على سبيل المثال لا الحصر. واليوم، سأقدم تقريرا عن تطورات جديدة مثيرة للقلق بشأن شرق وغرب أفريقيا، ومنطقة الصحراء عموما.

في الحقيقة، هناك أسباب تدعو إلى القلق. ففي الماضي، لم يكن لدى أفريقيا، التي تعاني بالفعل من مآس أخرى، مشكلة مخدرات على الإطلاق. واليوم، تواجه القارة، التي تتعرض للهجوم من عدة جوانب، مشكلة مخدرات حادة ومعقدة: وهي ليس الاتجار بالمخدرات أو إنتاجها فحسب، ولكن أيضا استهلاكها. ولا مناص من الآثار الخطيرة على الصحة والتنمية والأمن، وسأوضح هذا بمساعدة مجموعة من الخرائط يجري توزيعها بينما أتكلم.

أولا، بالنسبة لموضوع غرب أفريقيا، تتحول المنطقة دون الإقليمية الآن من الاتجار بالكوكايين إلى تصنيع الأمفيتامينات. وتلقى غرب أفريقيا، وبخاصة غينيا – بيساو، كثيرا من اهتمام مجلس الأمن، نظرا لتهريب بين ٥٠ و ٦٠ طنا من الكوكايين سنويا عبر المنطقة دون الإقليمية خلال السنوات القليلة الماضية. وكما قلت في جلسة لهذا المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.6212)، فإن الاكتشاف الأخير لسبعة معامل في غينيا – كوناكري دليل على أن غرب أفريقيا آخذة في أن تصبح أيضا منتجا للمخدرات المركبة – الأمفيتامينات – وبلورات الكوكايين، المكرر من العجينة الأساسية.

وهناك بكل تأكيد أنباء مشجعة أيضا، ويمكن أن ينسب الفضل فيها إلى مجلس الأمن. إن مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء والأمم المتحدة – بما فيها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالعمل سويا – جذبت الاهتمام والموارد إلى المسألة. لقد رصدنا انخفاضا في تدفق الكوكايين إلى غرب أفريقيا منذ منتصف عام ٢٠٠٨. واجتذب مؤتمر للمانحين عقد الأسبوع الماضي في فيينا دعما ماليا. وأشكر النمسا على استضافة ذلك الحدث، الذي استهدف تمويل مبادرات اتخذت أصلا

خلال الاجتماع الوزاري في برايا في الرأس الأخضر، وهو اجتماع أشار إليه بالفعل رئيس هذا المجلس قبل دقائق.

وتتعلق نقطتي الثانية بشرق أفريقيا، حيث رصدنا تدفقات للاتجار بالهيروين. وهذا تطور جديد تماما. والحقيقة، يجري في الجانب الشرقي من القارة، في القرن الأفريقي، تهريب بين ٣٠ و ٣٥ طنا من الهيروين الأفغاني إلى شرق أفريقيا سنويا. ويتسبب هذا في زيادة هائلة في إدمان أسوأ أنواع المخدرات، وهو تحديداً حقن الهيروين. إنه يتسبب أيضا في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، كما شاهدت قبل أسبوعين في الأحياء العشوائية في نيروبي ومومباسا في كينيا. وتقوم حاجة ماسة إلى إنشاء مرافق علاج الإدمان من المخدرات وأناشد المانحين تقديم المساعدة.

إن الاتجار بالمخدرات ليس سوى أحد الأنشطة غير المشروعة في شرق أفريقيا. وهو يرجع بشكل رئيسي إلى الحالة المأساوية في الصومال، فالمنطقة آخذة في أن تصبح منطقة اقتصادية حرة لكل أنواع التهريب – المخدرات والبشر والأسلحة والنفايات الخطرة والموارد الطبيعية – إضافة إلى أن بها أخطر ممرات مائية في العالم بسبب القرصنة. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في نيروبي، أصدر وزراء المنطقة إعلانا سياسيا لتعزيز سيادة القانون والأمن الإنساني. وأسعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يرى الوزراء يعتمدون خطة عمله للمنطقة، لكن لا تزال غير متاحة الموارد المطلوبة لمساعدة بلدان شرق أفريقيا التي تتعرض حاليا للهجوم.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالاتجار بالمخدرات عبر منطقة الساحل، وهي مشكلة جديدة، ولكن ربما لا مفر منها. لقد حصلنا الآن على دليل على أن تياري المخدرات غير المشروعة – الهيروين القادم إلى شرق أفريقيا والكوكايين القادم إلى غرب أفريقيا – يلتقيان الآن في الصحراء، مما يهيئ طرق تهريب جديدة عبر تشاد والنيجر ومالي. ولا مفر من العواقب الناجمة في البلدان المجاورة – على سبيل المثال بلدان المغرب العربي. وسأشدد على حقيقتين جديرتين بالذكر. أولا، نظرا لأن الكوكايين القادم من الغرب يجري مقايضته مباشرة بالهيروين القادم من الشرق، فإن المخدرات تصبح نوعا من العملة الجديدة في المنطقة. وكما نعلم، فإن المخدرات لا تثري الجريمة المنظمة وحدها. وكما هو الحال في جبال الأنديز وفي غرب آسيا، فإن الإرهابيين والقوى المناهضة للحكومات في منطقة الساحل تستغل الموارد الناشئة من الاتجار بالمخدرات لتمويل عملياتها وشراء المعدات ودفع أجور أفرادها.

ثانيا، يتخذ الاتجار بالمخدرات في المنطقة بعدا جديدا تماما. ففي الماضي، كان الاتجار عبر الصحراء يتم باستخدام القوافل والجمال. واليوم، إنه أكبر حجما وأسرع وصولاً، ويتم بتقنية متقدمة بدرجة أكبر، كما اتضح من حطام طائرة من طراز بوينج ٧٢٧ عُثر عليه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في منطقة غاو في مالي – وهي منطقة تضررت من التمرد والإرهاب. إنه أمر مثير للفزع – وأشدد على هذه النقطة – إنه أمر مثير للفزع أن نكتشف هذا النموذج الجديد للصلات بين المخدرات والجريمة والإرهاب من باب الصدفة، بعد تحطم الطائرة.

ما الذي يمكن عمله؟ وفي الختام، سأقول إننا، أولا وقبل كل شيء، يجب أن نعزز القدرة الوطنية. وهناك ضرورة لتحقيق تنمية أكبر وأقوى في جميع أنحاء المنطقة، بغية تحسين النظم القضائية وسيادة القانون – وهي نقطة أثارها الأمين العام. لكن ما من دولة تستطيع مواجهة هذا التهديد عبر الوطني بمفردها. إنني أدعو أعضاء المجلس للإقرار بأن المسؤولية المشتركة أكثر من مجرد الكلام، إنها مفهوم عملي ولا بد أن تكون كذلك. ولذلك، وثانيا، يجب تعزيز تبادل المعلومات بين البلدان المتضررة بغية تعطيل شبكات التهريب.

وأجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ترتيبات لإقامة مراكز إقليمية لتبادل المعلومات في آسيا الوسطى – سيفتتح أحد المراكز غدا – وفي غرب أفريقيا وفي منطقة الخليج. هذه الترتيبات ليست تهديدا للسيادة، بل على العكس، إنها تدافع عن السيادة التي تستولي عليها الآن أطراف شريرة. ثالثا، ولكي أكون عمليا بشأن إيجاد حلول للوضع، أحث المجلس على النظر في إنشاء شبكة لرصد الجريمة عبر الصحراء، لتحسين المعلومات ورصد الأنشطة المريبة وتبادل الأدلة وتيسير التعاون القانوني وتعزيز الجهود الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة. إن تلك الشبكة للجريمة عبر الصحراء ستكفل أول استجابة عملية لمشكلة متزايدة الخطورة. وسيساعد إنشاء أداة إنذار مبكر من هذا النوع بشكل خاص في استعراض الحالات التي تستحق حقا التحقيق فيها بدون الاضطرار إلى الاعتماد على الظروف العارضة كتحطم طائرة أو مصادرة عرضية لمخدرات في البحر. وبالترافق مع شركائنا التقليديين، إدارات الأمم المتحدة التي ذكرتها ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، سيسرنا أن نقدم المساعدة. وفي الوقت نفسه، سيواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة رفع تقارير عن التطورات الجديدة في المنطقة وفي مناطق أخرى – كما فعلنا بشكل دوري لمجلس الأمن والأجهزة الأخرى – بغية تيسير فهم الحالة على الأرض، وبالتالي، التمكن من تقديم استجابة مناسبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كوستا على إحاطته الإعلامية.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تزيد على خمس دقائق، حتى يتمكن المجلس من إنجاز أعماله بسرعة. وأطلب إلى الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النص كتابة والإدلاء بنسخة موجزة لدى التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوزان رايس، عضو مجلس وزراء رئيس الولايات المتحدة والممثلة الدائمة للولايات المتحدة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشكر بوركينا فاسو على قيادتها في لفت الانتباه إلى خطر الاتجار بالمخدرات الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، وبخاصة في غرب أفريقيا. وأرحب بالوزير يودا مرة أخرى في هذه القاعة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره وأشكركم، سيدي الرئيس، ووفدكم بالكامل على إيجاد صوت مهم لهذه الهيئة خلال العامين الماضيين. ونقدر كذلك موافاة المدير التنفيذي كوستا لنا بآخر المعلومات الشاملة والمفيدة، ونتطلع إلى الإحاطات الإعلامية المقبلة من مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة (مكتب مكافحة المخدرات والجريمة).

الاتجار بالمخدرات مشكلة دولية حقا تترتب عنها عواقب وخيمة على أمن وتنمية المجتمع. وغالبا ما تتخطى شبكات العنف الإجرامية في أنشطتها المحظورة حدود الدول وتقوض أمننا الجماعي وصحتنا الاقتصادية المشتركة. وتقوم العناصر غير الشرعية بتهريب بلايين الدولارات من البضائع غير الشرعية إلى أراضينا الخاضعة لولاياتنا القضائية فتضعف بذلك سيادة القانون والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ومشاريع الاتجار عبر الوطني بالمخدرات ما هي إلا ذلك: مشاريع تجارية. فهي تسعى بلا انقطاع إلى تحقيق أرباح أعلى وتبحث عن فرص تجارية جديدة وترتبط ارتباطا وثيقا بالمشاريع الإجرامية عبر الوطنية الأخرى. ومنظماتها التي تستخدم أحدث التطورات العلمية وأسلحتها والأجهزة الأخرى التي تستخدمها في الاتصالات والتشفير والمراقبة غالبا ما تكون أفضل مما هو متوفر لدى المسؤولين عن إنفاذ القانون المناطة بهم مهمة جلب أولئك المجرمين أمام العدالة.

الكفاح ضد الاتجار عبر الوطني بالمخدرات ليس مسعى يمكن لأي حكومة أن تقوم به بمفردها. يجب علينا أن نوحد صفوفنا على عدة مستويات: الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. إن الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا تهديد خطير متعاظم. فهو يزيد من زعزعة استقرار منطقة مضطربة أصلا، منطقة يحفل ماضيها وحاضرها بالحروب الأهلية والانقلابات العسكرية.

الاتجار بالمخدرات ينهب من السكان المصادر المشروعة للنشاط الاقتصادي والتنمية ويمزق إربا نسيج مجتمعهم. لقد أصبحت غرب أفريقيا ممرا رئيسيا لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا. ورغم أن معظم دول العبور في أفريقيا تفتقر حتى الآن إلى أسواق كبيرة لاستهلاك المخدرات غير الشرعي، فإن إساءة استعمال المخدرات المحظورة ستتعمق جذورها وتنتشر في نهاية المطاف. وإن قيمة إجمالي الكوكايين الداخل إلى أوروبا من غرب أفريقيا تقدر بـ ١,٨ بليون دولار، ربما يذهب ٤٥٠ مليون دولار منها إلى تجار المخدرات. وهذه الأرباح غير المشروعة تتجاوز بكثير ما لدى حكومات المنطقة من موارد لمحاربة الاتجار بالمخدرات. بل إن القيمة الإجمالية لبضعة أشهر فحسب من الكوكايين العابر للحدود يمكن أن تطغى على الناتج المحلي الإجمالي لكثير من بلدان المنطقة. وهذه الحالات تهدد الحكم الصالح مثلما تهدد الاستقرار المحلي والإقليمي.

اتخاذ تدابير فعالة ضد الاتجار بالمخدرات يتطلب في آن واحد زيادة مساعدة المانحين وإبداء الإرادة السياسية من جانب حكومات المنطقة. ومفتاح النجاح يكمن في مؤسسات قادرة وموثوق بها وشفافة. فتجار المخدرات يحققون أكبر النجاح في البيئات التي يستفحل فيها الفقر والتساهل مع مخالفة القوانين، بيئات غالبا ما تقترن بالحدود السهلة الاختراق وبضعف سلطة الدولة. وكثيرا ما يمهد الفساد والافتقار إلى الحزم في الحكم واقعا ييسر لتجار المخدرات الإفلات من العقاب.

لذلك ترحب حكومتي بالإعلان السياسي وخطة العمل اللذين اعتمدهما قادة غرب أفريقيا قبل عام. ونرحب أيضا بمبادرة غرب أفريقيا لمكافحة الجريمة التي تجمع بين أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة)، والأمم المتحدة ومنظمة الشرطة الدولية. كما ترحب الولايات المتحدة بأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها مكتب مكافحة المخدرات والجريمة والتي ستعزز القدرات المؤسسية لدول المنطقة على محاربة بلية الاتجار الدولي بالمخدرات.

برنامج مكتب مكافحة المخدرات والجريمة الإقليمي لغرب أفريقيا سيمثل خارطة طريق استراتيجية لأنشطة المنظمة. وعلاوة على ذلك، نشيد بنتائج اجتماع المانحين الذي استضافه مكتب مكافحة المخدرات والجريمة مع حكومة النمسا في فيينا في ٣ كانون الأول/ديسمبر، الذي جمع أكثر من ١٥ مليون يورو لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تخفيض مستوى تعرض المنطقة للمخدرات والجريمة.

والولايات المتحدة، بدورها، تعمل كشريك على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في محاربة بلية الاتجار بالمخدرات. وتقدم الولايات المتحدة المساعدة لبناء القدرة في مكافحة المخدرات وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية في أكثر من ٩٠ بلدا شريكا. وعلى وجه التحديد نقدم الدعم لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ والانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث لمكافحة المخدرات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي توفر مجتمعة الإطار القانوني الدولي والأدوات اللازمة لمواجهة هذا

التهديـد. إن تنفيـذ هـذه الاتفاقيـات وتطبيـق هـذه الأدوات سيكون بمثابة عنصر مضاعف للقوة.

وقـد سبق للولايـات المتحـدة أن خصصت أكثـر مـن ١٣ مليـون دولار لمواجهـة هـذا التحـدي في غـرب أفريقيـا في السنة الماليـة الماضيـة، وإننـا نعمـل علـى تـأمين أمـوال إضـافية للبرامج الثنائية والإقليمية. وعلى سبيل المثـال بـدأنا العمـل مـع حكومة غانا لتطوير قدرة وحدة إنفاذ قانون متقدمة في ميـدان مكافحـة المخـدرات لإجـراء التحقيقـات في منظمـات الاتجـار بالمخدرات وتقديم الدعم للمقاضاة على مستوى عال.

مناقـشتنا اليـوم تركـز علـى غـرب أفريقيـا، ولكننـا نواجه تهديدات متعاظمة في أماكن أخرى أيضا. ففـي هـايتي، علـى سـبيل المثـال، ازداد التـدفق الـصافي للمخـدرات مـؤخرا وإن الحكومـة، باعترافهـا هـي، تفتقـر إلى القـدرة علـى وقـف هذه التدفقات أو المقاضاة بصورة كاملة على الجرائم المرتبطة بها. لقد استثمرت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء سنوات مـن جهود حفـظ الـسلام في هـايتي. ولا يـسعنا أن نـسمح للاتجـار بالمخدرات بأن يقوض النجاحـات الحقيقيـة الـتي بـدأت تظهـر إلى الوجود بفضل جهود الحكومة وجهود هذه الهيئة.

وفي أفغانـستان، يهـدد الاتجـار بالمخـدرات الاسـتقرار السياسي والنمو الاقتصادي عن طريق تمويل المتمردين وتغذية الفـساد وتقـويض سـيادة القـانون. وبينمـا تواصـل الولايـات المتحـدة تقـديم تمويـل لمكتـب مكافحـة المخـدرات والجريمـة للاضـطلاع بأنـشطة مكافحـة المخـدرات في أفغانـستان، فإننـا نحث الآخرين على تقديم مساهمات من مـصادر خارجـة عـن الميزانيـة أيضا. وفي غـضون الـسنة القادمـة سنـسعى إلى تـوفير مبلـغ ٤٥٠ مليـون دولار مـن مختلـف المـصادر يخـصص للمساعدة المباشرة في مكافحة المخدرات في أفغانستان.

إننـا نواجـه تحـديات هائلـة في سـعينا إلى كـبح القـوة المتعاظمة لجماعـات الجريمة والمخـدرات عـبر الوطنيـة الـشرسة الـتي تهـدد مجتمعاتنـا. وإن الولايـات المتحـدة ملتزمـة بالتـصدي لهـذه التهديـدات بالعمـل علـى تفكيـك الـشبكات الإجراميـة وتطوير قدرات إنفاذ القانون والمساعدة في تقويـة المؤسـسات وإدارة الحكـم. هـذا تحـد خطـير، ولكننـا نثـابر في عملنـا مـع الدول الأعضاء الأخرى وشركائنا الدوليين لمواجهته.

الـرئيس (تكلـم بالفرنـسية): والآن أعطـي الكلمـة للرايت أونرابـل غـارث تومـاس، عـضو البرلمـان ووزيـر الدولـة لـشؤون التنميـة الدوليـة للمملكـة المتحـدة وبريطانيـا العظمـى وآيرلندا الشمالية.

السيد توماس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزيـة): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، السيد الرئيس، على عقـد هـذا الاجتماع. ونحن مسرورون بصورة خاصة برؤيتكم هنا اليـوم وممتنون لكم ولوفد بوركينا فاسو على العمـل الـشاق الـذي بـذلتموه في الترويج لبنـد جـدول الأعمـال هـذا، الـذي نوليـه نحن أيضا أهمية كبرى. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانـه، والـسيد أنطونيـو ماريـا كوسـتا علـى إحاطتـه الإعلاميـة الحافلة بالمعلومات والمحفزة للفكر.

نتفق على أن الاتجار بالمخدرات يـشكل خطـرا يهـدد السلم والأمن الدوليين. وإننا نشهد ذلك، كما قـال آخـرون، في مختلف مناطق العـالم. فمـثلا، في أفغانـستان، تـشكل تجـارة المخـدرات واحـدة مـن أعـتى القـوى الـتي تقـوض الحكومـة الشرعية وتتسبب في شيوع انعدام الأمـن. وفي ذلـك الـسياق المحـدد، أسـعدني أن أرى انخفاضـا في زراعـة الخـشخاش في أفغانـستان بنـسبة ٢٢ في المائـة تقريبـا هـذا العـام، وزيـادة في عـدد المحاكمـات الـتي تقاضـي فيهـا الـسلطات الأفغانيـة كبـار المتـاجرين بالمخـدرات. لكـن هـذه المكاسـب هـشة، وبالتـالي فإننـا نتطلـع إلى حكومـة أفغانـستان وتوطيـدها لهـذا التقـدم، بدعم من الشركاء الدوليين.

اليوم نشعر بقلق خاص من التهديد الذي يفرضه الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا، وبصورة خاصة من حقيقة أن منطقة غرب أفريقيا أصبحت ممرا كبيرا لتهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. وتوجد عدة عوامل تجعل من غرب أفريقيا منطقة جذابة بصورة خاصة لتجار المخدرات. فقد سلطت الأحداث الأخيرة في غينيا وفي أماكن أخرى الضوء على ضعف المؤسسات السياسية في معظم أرجاء غرب أفريقيا. ونؤيد تأييدا قويا دعوة الاتحاد الأفريقي لوضع حد لتغيير الحكومة والاستيلاء على السلطة بطريقة خارجة عن الدستور. وتشكل منطقة غرب أفريقيا أيضا أقصر الطرق للنقل من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا. وما فتئت عصابات الجريمة المنظمة، خاصة من أمريكا اللاتينية، تكثف عملياتها وحضورها في المنطقة أثناء السنوات الخمس الماضية. وإننا نعرف أن أنشطتها عندما يجري الإخلال بها في بلد ما، فإنها تنقلها إلى بلد آخر وتستغله.

وهذه التطورات تترتب عنها عواقب وخيمة على منطقة غرب أفريقيا. إن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاختلاس والفساد تخل كلها بالنمو وتقوض الاستثمار وتحبط روح المبادرة التجارية. في غرب أفريقيا، يمكن للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات أن يؤديا إلى تقويض كل العمل الجيد الذي أنجز في تعزيز التنمية الاقتصادية وتقليص الفساد وتحسين حياة الفقراء.

ومن الواضح أن الدور الذي يمكن أن تضطلع به دول غرب أفريقيا، وبخاصة قادتها، دور بالغ الأهمية. لذلك نشكر قادة الرأس الأخضر على سبيل المثال على العمل الممتاز الذي قاموا به في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إعداد خطة العمل الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. لقد آن الأوان لتحويل تلك الخطة إلى أعمال وتنفيذها على أرض الواقع. والمملكة المتحدة على استعداد للمضي قدما بهذا الأمر.

إننا نرحب بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في المنطقة من خلال مكاتبها مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ويتضمن هذا العمل وضع برامج من قبيل مبادرة الساحل الغربي للدفع إلى الأمام بخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. إن حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بدعم تلك الجهود، ومن أجل ذلك أنشأنا فريقا مشتركا بين الوحدات الحكومية، معنيا بإعداد استراتيجية لحشد وتنسيق أنشطة المملكة المتحدة في مكافحة المخدرات في غرب أفريقيا. وقدمنا هذا العام ٧٥٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني لمشاريع مكافحة المخدرات في غانا وسيراليون ونيجيريا ونهدف إلى تقديم المزيد من التمويل في العام المقبل. وقد كثفت وكالتنا لمكافحة الجريمة المنظمة الخطيرة من وجودها في المنطقة لمساعدة وكالات إنفاذ القانون المحلية في استهدافها لتجار المخدرات وجمع معلومات أفضل. أما وكالة مراقبة الحدود في المملكة المتحدة فقد نشرت أفرادها في مطارات غانا ونيجيريا بغية ضبط نقلة المخدرات. كما أننا نعمل بالشراكة مع الحكومات في غرب أفريقيا، لمعالجة شواغل الحوكمة والفساد ولمعالجة معوقات التنمية الاقتصادية.

لقد أحرزنا بعض النجاح ولكن يتبقى أمامنا عمل كثير. علينا أن نوضح لمتعاطي الكوكايين مدى تأثيرهم على حياة الناس في البلدان المنتجة له بلدان المرور العابر. ويلزمنا الاستمرار في دعم كولومبيا في مكافحة جماعات المخدرات. علينا أيضا أن نتعاون مع الشركاء الدوليين والمنظمات لكفالة تنسيق واتساق الاستجابة.

يتطور الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة باستمرار. ذلك أن المجرمين يتسمون بالدهاء في سعيهم لابتكار أنواع جديدة من التجارة والطرق والأساليب. ينبغي أن نسعى إلى أن تكون استجابتنا بنفس القدر من المرونة.

ونشكر بوركينا فاسو على إعداد مشروع البيان الرئاسي. إننا نؤيد التوصية بأن تنظر الأمم المتحدة في إدماج مكافحة الاتجار بالمخدرات في أنشطتها الواسعة لمنع نشوب الصراعات والتقييم وبناء السلام. وندعو الأمين العام إلى تقديم مزيد من المعلومات بشأن الاتجار بالمخدرات في الأماكن التي يشكل فيها خطرا على السلم والأمن الدوليين أو عاملا مساعدا لزيادة الخطر القائم.

في الختام، أتوجه بالشكر لأعضاء مجلس الأمن المنتهية ولايتهم - بوركينا فاسو وليبيا وفييت نام وكرواتيا وكوستا ريكا - على جميع إسهاماتهم خلال العامين الماضيين. كما أود أن أرحب بالأعضاء الجدد - البرازيل والبوسنة والهرسك وغابون ولبنان ونيجيريا. إننا نتطلع للتعاون معهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية فييت نام، معالي فام بنه منه.

السيد فام بنه منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة بوركينا فاسو للمجلس على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن. وأشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم شخصيا لهذه المناقشة. كما أشكر الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على مشاركتهما وبيانيهما.

انقضت أكثر من عشر سنوات منذ انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات في العالم التي عقدت في عام ١٩٩٨ وقد سجل المجتمع الدولي إنجازات مشجعة في هذا المجال. ومع تزايد الاهتمام بمنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات، انضم ٩٥ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث المعنية بمكافحة المخدرات - وهي أعلى نسبة انضمام حصلت عليها أية وثيقة قانونية في الأمم المتحدة. وقد سجل إنتاج المخدرات وعدد من يتعاطونها في العالم اتجاها نحو الهبوط كما يرد في تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. إننا نشيد بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تنسيق الأنشطة الدولية لمكافحة المخدرات.

ومع ذلك، تشهد حالة الجريمة المرتبطة بالمخدرات تطورات بالغة التعقيد في العالم. وبما أن أرباح الاتجار بالمخدرات تبلغ حوالي ٥٠٠ بليون دولار سنويا ولا يفوقها في ذلك سوى تهريب السلاح، فإن مجرمي المخدرات لا يتورعون عن شيء من أجل استمرار الاتجار بالمخدرات بأي ثمن. بالإضافة إلى استخدام الوسائل المتطورة والتقنيات المتقدمة، أخذوا يستغلون العولمة لنشر إنتاج واستهلاك المخدرات وضاعفوا من اتصالاتهم بالمجرمين في مجالات أخرى من قبيل غسل الأموال وتهريب السلاح، وأقاموا منظمات إجرامية عابرة للحدود الوطنية. ويتم استخدام الأرباح الهائلة لتجارة المخدرات في تمويل الجماعات الإرهابية وأعمال العنف، مما يتسبب في زعزعة الاستقرار، بل والفوضى العارمة، وتفاقم الأزمات حيثما تندلع، وبالتالي يخلّف آثارا سلبية على الأمن والنظام العام والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل.

إن منع مثل هذه الجرائم الخطيرة وقمعها يتطلبان جهودا مشتركة من قِبَل المجتمع الدولي. إننا، في إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات وإنتاجها ونقلها، ندعم تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع كيانات الأمم المتحدة، وبخاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يضطلع بالدور الرائد في هذا المجال. ومع أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول المعنية، فإن لهيئات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، دورا هاما

تضطلع به في دعم تنسيق تلك الجهود لكفالة فعاليتها وتلافي الازدواجية وإهدار الموارد.

مع إدراكنا الكامل للتحديات التي يمثلها الاتجار بالمخدرات، تولي فييت نام أولوية قصوى لمنع المخدرات ومكافحتها. لقد اعتمدت فييت نام قانون منع ومكافحة المخدرات في عام ٢٠٠٠ وعدّلته في عام ٢٠٠٨. وأنشأت حكومتنا اللجنة الوطنية لمنع ومكافحة المخدرات وتبنّت المخطط العام وبرنامج الأهداف الوطنية لمنع ومكافحة المخدرات حتى عام ٢٠١٠.

صدّقت فييت نام على اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث بشأن مكافحة المخدرات. وفي سياق انتشار خطر المخدرات هذا وتزايد توافق آراء المجتمع الدولي على الحاجة إلى تعزيز مكافحة الاتجار بالمخدرات، نأمل أن تبلغ تلك الاتفاقيات مرحلة العالمية قريبا. كما أن فييت نام قد وسّعت من تعاونها مع بلدان المنطقة، ولا سيما بلدان منطقة الميكونغ دون الإقليمية كما تعاونّا تعاونا وثيقا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وحتى اليوم، وقّعت فييت نام على ثماني اتفاقيات ثنائية بشأن مكافحة المخدرات مع كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين والاتحاد الروسي وتايلند وميانمار وهنغاريا والولايات المتحدة. ونحن نؤمن بأن التعاون الثنائي والدولي يضطلع بدور بالغ الأهمية في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

إن فييت نام، بوصفها عضوا بنّاء ومسؤولا في مجلس الأمن، قد شاركت بفعالية في عمل المجلس مساهمة منها في صون السلم والأمن الدوليين وكذلك في الوفاء بولاية المجلس وفق ما ينص عليه ميثاق المنظمة. وقد عملت فييت نام بكثافة، خلال فترتي رئاستها للمجلس، للوصول إلى توافق الآراء بين الدول الأعضاء على تسوية المسائل الهامة وتنظيم مناقشة مفتوحة بشأن ''الأطفال في حالات الصراع المسلح'' ومناقشة أخرى بشأن ''النساء والسلام والأمن''، وأدت إلى اتخاذ القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للأمين العام وللأمانة العامة وللدول الأعضاء، وبخاصة أعضاء المجلس، على ما لقيته منهم فييت نام من دعم وتعاون ساعداها على القيام بالمهمة التي أوكلت إليها من قِبَل أعضاء الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الشؤون الأوروبية والدولية بالنمسا، معالي يوهانس كيرله.

السيد كيرله (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا للأمن الدولي. إن النمسا تولي أهمية كبيرة للجهود القائمة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. كما نقدّر الجهود التي بذلها وفد بوركينا فاسو ونؤيد البيان الرئاسي المزمع إصداره اليوم. وعلاوة على ذلك، تؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به لاحقا في هذه الجلسة ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على التزامه بهذه المسألة الهامة. وأود كذلك أن أشكر وكيل الأمين العام كوستا على مدخلاته القيمة وقيادته الملتزمة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في فيينا، الذي يؤدي دورا مركزيا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات حول العالم.

إن العديد من الدول وشعوبها تعصف بها الجريمة المنظمة على نحو متزايد، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، والبشر، والأسلحة، وما يصاحب ذلك من أنشطة غير مشروعة من قبيل غسل الأموال. وهذه الآفات تزعزع الحكومات وتعرض الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان للخطر، وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق بأسرها، في أفريقيا وخارجها. والجريمة المنظمة تسود أولا في مناطق حيث الهياكل الحكومية ضعيفة أو حتى معدومة، غالبا

بسبب الصراع المسلح. وبالمثل، فإن الجريمة المنظمة – والأرباح التي تجنى من الأنشطة غير المشروعة – تؤجج الصراعات وتطيل أمدها، وقد تسهم في تمويل الإرهاب.

وشبكات الإجرام العالمية المنخرطة في أنشطة غير مشروعة تشكل تهديدات للأمن الداخلي والخارجي على السواء. والاتجار بالمخدرات من المنشأ إلى المقصد يؤثر على العديد من بلدان العبور، وغالبا على امتداد قارات عدة. وليس بوسع أي دولة بمفردها أن تتصدى بفعالية لهذه التحديات. ومشروع البيان الرئاسي المعروض علينا يبرز بحق الحاجة إلى تعزيز التعاون المناطقي والدولي على أساس المسؤولية المشتركة والمتشاطرة.

وثمة عدد من الدول التي تواجه تحديات أمنية صعبة تفتقر إلى القدرة على التصدي لها بسرعة وفعالية. لذلك، نشيد بالجهود المتزايدة الرامية إلى التصدي المشترك لهذه التحديات، في إطار المنظمات الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وتواجه منطقة غرب أفريقيا تحديات خاصة في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت المنطقة مركزا هاما للاتجار بالكوكايين، من جنوب أمريكا إلى أوروبا، وأصبحت كذلك مكانا لإنتاج المخدرات. ويتعين وضع المزيد من الاستثمارات في تطوير القدرات الإقليمية والمحلية لمواجهة هذه المشاكل بفعالية.

وتحقيقا لذلك، شارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة النمسا في استضافة مائدة مستديرة للمانحين في فيينا الأسبوع الماضي، بغرض زيادة الدعم لخطة العمل الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية والمعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وقدمت النمسا، في جملة أمور، إسهامات كبيرة للمبادرة المشتركة لساحل غرب أفريقيا المعنية بسيراليون، ولمشروع تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يرمي إلى بناء قدرة السلطات الوطنية. وستواصل النمسا دعم المكاتب التابعة للجماعة الاقتصادية، التي تؤدي دورا هاما في مراقبة احترام الدول الأعضاء للصكوك القانونية ذات الصلة بالجماعة الاقتصادية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

ولن يتمكن المجتمع الدولي من السيطرة في مكافحته للاتجار بالمخدرات إلا إذا كان عمله جماعيا. لذلك، نشيد بدور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مساعدة مختلف الأطراف وتنسيق جهودها في المنطقة وخارجها. وبغية كفالة استمرار إيصال المساعدة التقنية، بما في ذلك الخدمات الاستشارية والتحليلية، نؤيد تأييدا كاملا ضرورة تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مثلما يشدد عليه البيان الرئاسي.

إن تقريرا أصدره مؤخرا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شدد على أهمية توطيد سيادة القانون بوصفها أفضل علاج لتعزيز مناعة الدول ضد الجريمة المنظمة. وينبغي للمجلس أن يراعي ذلك على النحو الواجب عندما يضع استراتيجيات مستدامة لمناطق الصراع. وفي هذا الصدد، نرحب بالمزيد من المعلومات التي يقدمها الأمين العام بشأن الاتجار بالمخدرات والأنشطة غير المشروعة ذات الصلة التي تعيق حالات ينظر فيها المجلس. علاوة على ذلك، إن الانضمام إلى صكوك قانونية دولية ذات صلة وتنفيذها بدقة، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، ينبغي أن يكونا هدفنا المشترك.

ونجاحنا أو فشلنا في التصدي لآفة الاتجار بالمخدرات سيؤثر تأثيرا مباشرا على رفاه مواطنينا. وينبغي للمجلس أن يكثف مداولاته حول هذه المسألة الهامة، سواء بشكل عام

أو في ما يتعلق بمناطق محددة. لذلك، ترحب النمسا بإجراء مزيد من المناقشات في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للمكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام على بيانه، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية. ونرحب بوجود السيد بيدوما الين يودا في القاعة، وهو وزير خارجية بوركينا فاسو الذي يترأس عملنا خلال هذه الجلسة. وإننا نؤكد من جديد دعمنا للقيادة الموفقة لرئاسة مجلس الأمن هذه في كانون الأول/ديسمبر.

إنها بالفعل لمناقشة حسنة التوقيت نظرا للبُعد الدولي الذي أخذه الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة به، ليس في أفريقيا فحسب، وإنما أيضا في جميع أنحاء العالم. إن ما يسمى بالتهديدات الجديدة للأمن الدولي متعددة الأبعاد، مثلما تبينه المشكلة العالمية للمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. فكلتا المشكلتين تستحقان الاهتمام على سبيل الأولوية، وهذا يتناسب مع آثارهما على أمن وازدهار وتنمية مجتمعاتنا.

وحسبما ذكر السيد يودا، فان هذه الجلسة ستسهم بلا شك في التفكير على نحو أعمق في هذه المسألة العويصة، التي تغفل الحدود، وتضعف الدول، وتترك أثرها على الصراعات في مختلف مناطق العالم. والاتجار بالمخدرات يجب مكافحته أينما كان وفي جميع جوانبه، من تعزيز الوقاية والعلاج في بلدان ذات أعلى مستوى من استهلاك المخدرات، إلى التعاون الدولي في سبيل تفكيك أوصاله الإجرامية، التي تتزايد تعقيدا، نظرا لقدرته الهائلة على إفساد القوات الأمنية الأمر الذي يؤثر على الأمن وسيادة القانون.

والمهم أن نتذكر إن مكافحة الاتجار بالمخدرات، علاوة على تكلفة الأرواح البشرية في مجتمعاتنا، تصرف موارد كثيرة عن مسارها، بحيث يلحق الضرر بالاقتصاد والتنمية الاجتماعية. لذلك نرى إن الوقت مناسب لكي يدرس مجلس الأمن تدابير فعالة ويروج لاتخاذ هذه التدابير التي تعزز استراتيجيات ترمي إلى منع استهلاك المخدرات بغية حماية الدول والأمن الدولي.

ومكافحة هذه الآفة تتطلب التزاما سياسيا راسخا على الصعيد الدولي، استنادا إلى المسؤولية المشتركة للدول كمبدأ عالمي، بهدف بناء ثقة متبادلة وتعزيز استراتيجيات للقضاء على هذا الشر، وفي الوقت نفسه احترام سيادتها احتراما كاملا. والخطر الناجم عن أعمال إجرامية تتعلق بالاتجار بالمخدرات يقتضي تعاونا دوليا فعالا قائما على استراتيجيات متكاملة ومتعددة الاختصاصات ومتوازنة، بغية كفالة أن تؤدي الإجراءات إلى التقليل من العرض والطلب في سبيل القضاء على الإفلات من العقاب وتفكيك آليات عمل التجار والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي تتسارع بازدياد، فتقوض الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي لمجتمعاتنا، فضلا عن تنميتها المستدامة.

والاتجار بالمخدرات والجرائم المتعلقة به يضعف الدول الخارجة من الصراع، ومؤسساتها أيضا. ونتيجة لذلك، علينا أن ننظر في تأثيره الإقليمي والعالمي، مثلما قيل سابقا. والواضح أن قوة الفساد والعنف نتيجة صناعة المخدرات الإجرامية يزعزعان الاستقرار في هذه الدول. وثمة قلق يتنامى إزاء تزايد الجريمة المنظمة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات في عدد من دول غرب أفريقيا، تستعمل كملاذات آمنة أو نقاط عبور للمخدرات المنتجة في أنحاء أخرى من العالم، لا سيما أمريكا اللاتينية، وهي في طريقها إلى أوروبا.

إن هذه المجموعات غير الشرعية وأنشطتها تهدد بناء السلام في مختلف البلدان، وكما ذكرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن زيادة بروز هذه المجموعات الإجرامية وعصابات الاتجار بالمخدرات تشدد على الحاجة إلى تعزيز قدرة الحكومات لكبح هذه الظواهر ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومن الأساسي استعادة مؤسسات وسلطة الدولة في تلك البلدان الخارجة من صراعات والمتأثرة بمشكلة الاتجار بالمخدرات. وتؤيد المكسيك الرأي القائل بأن هذا النشاط غير المشروع يمثل تهديدا كبيرا لأمن هذه الدول. وذلك لأن جذور هذه الظاهرة وحلها يتجاوزان الحدود، من الحيوي تعزيز التعاون الدولي لدرء هذا الشر.

إن مشكلة المخدرات العالمية كانت موضع دراسة مفصلة جدا خلال المناقشات التي عقدت هذا العام في فيينا في لجنة المخدرات، وفي نيويورك خلال جلسات اللجنة الثالثة في شهر تشرين الأول/أكتوبر بشأن المراقبة الدولية للمخدرات وخلال الجلسة العامة للجمعية العامة التي انعقدت للنظر في نتائج الجزء الرفيع المستوى لأحدث دورة للجنة المخدرات (انظر A/64/PV.38).

لقد شاركت المكسيك بهمة في تلك الأحداث لأنها تقر بأن الجمعية العامة توفر المنتدى المثالي الذي تبرز فيه أهمية ونطاق وأثر التعاون الدولي المتجدد الهادف إلى إحراز نتائج ملموسة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وذلك بتعزيز استراتيجية شاملة ومتوازنة لكبح هذه المشكلة. وقد تجسد هذا في مشروع القرار بشأن التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية والذي اعتمد مؤخرا بتوافق الآراء ونسقت به بلدي.

ونود أن نبرز أن اللجنة المعنية بالمخدرات قد روجت لقرارات هامة بشأن الصلات بين الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتعزيز تدابير مكافحة غسل الأموال المرتبط بالاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة بها وبشأن تعزيز التعاون الأقاليمي بين دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ودول غرب أفريقيا.

إن الرد المؤسسي للأمم المتحدة هام جدا، غير أنه ليس كافيا، إذ أن الاتجار بالمخدرات ظاهرة عالمية تقتضي ردا منسقا والتزاما قاطعا من جانب المجتمع الدولي.

تعتقد المكسيك أنه لا بد للأمم المتحدة من أن تقوم بدور أنشط في المناقشة بشأن مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية ليس فقط من خلال المنتديات الفنية، بل أيضا بتعزيز الالتزام السياسي الرفيع المستوى لمكافحة هذه الآفة. وفي عام ٢٠١٠ سنحتفل بالذكرى العاشرة لإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما سيوفر فرصة في الوقت المناسب للتأمل في مستقبل هذا النظام.

لدينا إطار عمل معياري ما برح قائما منذ الثمانينات. ولكن على الرغم من وجود هذه القواعد الرائعة ليس بوسعنا القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولذلك يواجه المجتمع الدولي تحديا هائلا يتمثل في ضمان تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات المبرمة في هذا المجال.

أن تعقد المسائل المرتبطة في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسائر الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية تبرز الحاجة إلى التعاون الدولي لمكافحة هذا الخطر العالمي. ومن هنا، من المهم للغاية أن نلتمس الطرق التي يمكن بها لمجلس الأمن من إكمال العمل الهام الذي تقوم به الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا والمساهمة فيه لتحديد ردود منسقة على نحو أفضل للحفاظ على السلم والأمن.

وأخيرا، اتخذت المكسيك قرارا سياديا بإلزام نفسها بالعمل جاهدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وممارسة السلطة الكاملة للدولة في حماية مجتمعنا، بينما نتحمل مسؤولياتنا تجاه المجتمع الدولي، وتشجيع التعاون الدولي بشأن هذه المسألة على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكركم يا سيادة الرئيس على حضوركم، وأرحب بالأمين العام ووكيل الأمين العام لين باسكو والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو ماريا كوستا.

لقد سر كوستاريكا تلقي الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة. إنها تجسد زيادة وعي المجتمع الدولي وقلقه إزاء الخطر الذي يمثله الاتجار الدولي بالمخدرات على أمن العديد من الدول والعديد من مناطق العالم.

لسنوات عديدة كانت صناعة المخدرات من الأعمال التي تديرها المجموعات الإجرامية. غير أنه، في العقود الأخيرة، انضم فاعلون جدد إلى المجرمين، وأن ما كان ذات مرة يمثل مجرد نشاط غير مشروع أصبح تهديدا لأمن الدول والمناطق. وأصبح التحالف الجديد في دوائر الاتجار الدولي بالمخدرات يضم الآن مقاتلين وإرهابيين ومعارضين ومجموعات شبه عسكرية وموظفين فاسدين في أجهزة الدولة. وهدف هذه التحالفات الجديدة يشمل تقليص وجود الدولة أو إنهائه مع ما لذلك من عواقب نعرفها جميعا جيدا.

وهذه الصورة الباهتة بدأت تضرب جذورها في غرب أفريقيا في وقت تعمل فيه المنطقة على تعزيز الأركان الأساسية للحكم وسيادة القانون والسلم والاستقرار. وفي الدول ذات المنافذ الحدودية كثيرا ما يجري تقويض هذه الجهود والمؤسسات الضعيفة حيث ينتشر الفقر المدقع ويرتفع معدل البطالة، وخاصة بين الشباب، ويستشري الفساد. جميع هذه العوامل تجعل المنطقة دون الإقليمية هشة جدا وتمكن شبكات الجريمة الدولية المنظمة من العمل في قطاع واسع من أراضيها وتوسع من الاتجار بالمخدرات عبر غرب ووسط أفريقيا نحو أسواق أوروبا.

إن شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات تستغل ضعف بلدان المنطقة دون الإقليمية والتحديات التي تواجهها من حيث التنمية الاقتصادية والعمالة. فالفقر والضعف السياسي اللذان يمنعان الدول في المنطقة من ممارسة سلطتها في جميع أرجاء أراضيها، يوفران تربة خصبة للاتجار بالمخدرات، الذي كثيرا ما يرتبط بأنشطة المعارضين أو المرتزقة. وهكذا فإن أنشطة الاتجار بالمخدرات أصبحت تضم أيضا على الإنتاج كما يحدث في غرب أفريقيا، وكما أعلمنا السيد كوستا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.6212).

غير أن تهديدات الأمن الوطني والإقليمي ليست قاصرة على الظاهرة الأفريقية. إذ أن العديد من الدول في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وكذلك دول آسيوية عانت أيضا من وطأة الاتجار بالمخدرات. وبينما يناقش فيه مجلس الأمن الخطر الذي يشكله الاتجار بالمخدرات على أمن الدول والمناطق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتطرق باقتضاب لتجربة بعض من دول أمريكا اللاتينية، بما في فيها كوستاريكا.

بادئ ذي بدء، أود أن أذكر بأن البلدان الرئيسية المنتجة للكوكايين في العالم تقع جنوب برزخ أمريكا الوسطى. ووفقا لمصادر موثوق بها، يوجد هناك منشأ تجارة تنقل أكثر من ١ ٠٠٠ طن من ذلك المخدر كل سنة. وإلى الشمال، توجد بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر

الكاريبي، التي تقع فيما يسمى بممرات تهريب المخدرات التي تقطعها المخدرات في طريقها إلى سوق الولايات المتحدة.

وكما يحدث في أفريقيا، يزدهر تهريب المخدرات في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي جراء ضعف الدولة والفقر والتهميش. وتعبر طرق تهريب المخدرات في الأمريكتين البلدان الثلاثة الأشد فقرا في القارة، إلى جانب بلدان أخرى ذات موارد محدودة للغاية لمكافحته. وأمريكا الوسطى والبلدان الواقعة على طول ممر تهريب المخدرات في أمريكا الوسطى وغرب أفريقيا ما زالت تتعافى من الحروب التي وضعت أوزارها قبل أقل من ٢٠ سنة. وكثيرا ما تجتاحها أيضا ظواهر مناخية واسعة النطاق. وفي تلك الأماكن، أيضا، تتسم المؤسسات بالضعف، ويشكل الفقر أرضية خصبة لانتشار الفساد بين المسؤولين والموظفين ذوي الأجور الهزيلة.

وتستفيد تجارة المخدرات من مركزها المميز في تجنيد جيوشها الخاصة وتدريبها وتسليحها ودفع أجور أفضل لأفرادها، وتجهيزهم بأكثر المعدات تطورا، فضلا عن تبسيط شبكتي الإمداد والمشتريات لديها. وكأن ذلك لم يكن كافيا، فإن دول العبور في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي – فضلا عن بلدان في أفريقيا – توفر أيضا أسواقا جديدة لتجارة المخدرات. وهكذا، تصبح شعوبنا ضحايا يدعمون في آخر المطاف توسيع نطاق أنشطة إجرامية. ونتيجة لذلك، فإن العبء الذي تتحمله الدول يزداد ثقلا جراء الموارد الهائلة التي ينبغي تخصيصها لمكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي، وبالتالي، لا يمكن استخدامها في جهود تعزيز السلام والاستقرار والتنمية البشرية والمؤسسية.

أود أن أختتم بياني القاتم عن ما للاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي من آثار على البلدان الواقعة على الطرق التي يعبرها، بالإشارة إلى أن التوجه صوب الترسخ، القائم أيضا فيما يتعلق بهذا النشاط المقيت، كانت له عواقب في أفريقيا وغيرها من مناطق العالم. والتنافس بين عصابات تهريب المخدرات وتحركها المستمر من مكان إلى آخر نتيجة للجهود الدولية يزيد من سهولة اختراق حدود الدول الضعيفة، التي يقومون بعملياتهم فيها، ويتسببون في أعمال عنف جديدة، ويفسدون المؤسسات، ويغيرون حياة السكان في دول مختلفة.

وينبغي اعتبار مناقشة مجلس الأمن هذه دعوة إلى تقوية أنظمة الإنذار المبكر وتعزيز المتابعة عن كثب من جانب الأمانة العامة والمجلس في أشد البلدان ضعفا. وندعو إلى تعزيز جميع الجهود التي يمكن أن تسهم في نشر سيادة القانون. كما ندعو إلى تنشيط أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظومة الأمم المتحدة برمتها، بغية منع ومعالجة الحالات التي يمكن، إذا أُهملت، أن تشكل خطرا على مناطق بكاملها وتتطلب تدخلا مكلفا من جانب المجتمع الدولي في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى معالي الوزير آلان بيدوما يودا على تنظيم هذه الجلسة، وهي الأولى من نوعها في مجلس الأمن حول أثر الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الأمن الدولي. كما أشكركم على توليكم شخصيا رئاسة هذه الجلسة الهامة. وبالنيابة عن الوفد الليبي أشكر وفدكم على إعداده للبيان الرئاسي (S/PRST/2009/32)، وأشكر الأمين العام السيد بان كي – مون على بيانه، والسيد كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية الهامة.

لا شك أن مجلس الأمن وهو يناقش هذه المسألة إنما يسهم في الجهد الذي قامت به أجهزة الأمم المتحدة

الأخرى، والذي يستهدف مواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وآثاره الخطيرة.

لقد قامت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بمعالجة عدة جوانب تتعلق بتجارة المخدرات، وخاصة آثارها على الصحة العامة والتنمية، وإسهامها في الجريمة المنظمة. ولا شك في أن المجتمع الدولي أدرك منذ عقود أهمية التعاون الدولي في السيطرة على تجارة المخدرات واستعمالها، حيث أُبرمت أول اتفاقية حول العقاقير للمخدرات في عام ١٩٦١، وجرى إدخال التعديلات عليها في عام ١٩٧٢. كما أبرمت الاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية في عام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التجارة غير المشروعة في العقاقير المخدرة، والمؤثرات العقلية في عام ١٩٨٨. وكرّست الجمعية العامة دورتها الاستثنائية العشرين لمشكلة المخدرات، وصدر عنها إعلان سياسي (القرار دإ ٢٠/٢، المرفق) حدّد أهداف وغايات التعاون الدولي في مواجهة هذه المشكلة. وقامت لجنة المخدرات في دورتها الثانية والخمسين هذا العام بتخصيص جزء رفيع المستوى من أعمالها لتقييم التقدم المحرز منذ عام ١٩٨٨ صوب تحقيق الأهداف والغايات التي حدّدتها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة، وتحديد أولويات المستقبل. وأصدر الوزراء وممثلو الدول المشاركون في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، إعلانا سياسيا وخطة عمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية.

واليوم، في ظل تطور وسائل المواصلات والاتصالات، والفرصة التي أتاحتها للمجرمين في التحرك بسرعة وعلى نطاق واسع، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من البلدان الهشة، أصبح تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات أكثر إلحاحا، بسبب الصلة التي أظهرتها الدراسات بين تجارة المخدرات والنزاعات المسلحة، وانتشار الأسلحة الصغيرة، وغسل الأموال، وتمويل الجريمة المنظمة والإرهاب. وأصبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات مصدرا هاما للأموال التي يتم غسلها، وهو أداة هامة في أيدي أولئك الذين يسعون إلى زعزعة الاستقرار من خلال نشر الفساد، وتوفير الأسلحة الصغيرة التي تمثل أداة لتأجيج النزاعات في أفريقيا.

لقد أظهرت تقارير صادرة مؤخرا ازدياد الانزعاج على نحو مثير إزاء الاتجار بالكوكايين عبر غرب أفريقيا، وبالهيروين عبر شرق أفريقيا، في ظل هشاشة الحالة الأمنية في عدد من دول المنطقتين. وهو أمرٌ يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في هذه الدول، وعائقا هاما أمام التنمية المستدامة فيها، ويمكن أن يشكّل تهديدا خطيرا لكل دول المنطقة.

وفي منطقة الساحل، حيث تمتد مساحات شاسعة من الصحراء، يخشى أن تكون تجارة المخدرات مصدرا أساسيا لتمويل المجموعات الإرهابية المنتشرة في المناطق الصحراوية، والتي تهدّد باستمرار أرواح المواطنين والسياح، وتسعى إلى زعزعة الاستقرار في بلدان المنطقة.

والحالة السائدة حاليا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تتطلب دعما دوليا ماليا وتقنيا لجهود دول المنطقة في تعزيز التعاون بينها لمراقبة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة. ونحن نشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جهوده في هذا المجال.

وفي البلدان التي تعتمد أعداد كبيرة من الناس على زراعة المخدرات، مثل أفغانستان وكولومبيا وبيرو وبوليفيا ولاو، هناك حاجة لأن يستمر المجتمع الدولي في دعم المزارعين في هذه الدول وحثهم على الانخراط في أنشطة زراعية مشروعة وسليمة اقتصاديا ومستدامة من الناحية العملية، لكي يتم تخفيض إنتاج المخدرات في العالم وتقليل

العرض، وفي نفس الوقت، يتم تعزيز الأمن الغذائي والحدّ من الفقر في تلك البلدان.

وفي الختام، نثني على الدور الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بقيادة السيد كوستا، ونثمن دوره في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مواجهة الاتجار بالمخدرات غير المشروع والجريمة والإرهاب، ونحث على تزويده بالموارد المالية اللازمة لتعزيز نشاطه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم وعلى تشريفكم إيانا بحضوركم. تعتقد تركيا أن مداولات مجلس الأمن بشأن المسألة الهامة، مسألة الاتجار بالمخدرات، بوصفه تهديدا للأمن الدولي، حسنة التوقيت وهامة. وبالتالي، أشكر بوركينا فاسو على اتخاذها المبادرة.

ونشكر أيضا الأمين العام والسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والثاقبتي النظر. نقدّر تقديرا كبيرا جدا قيادة الأمين العام في شحذ الوعي بهذه المسألة، وأيضا العمل القيّم الذي يقوم به المكتب في بناء قدرات الدول الأعضاء على مكافحة المخدرات غير المشروعة وعلاقاتها بالجرائم المنظمة والإرهاب.

الصعوبات والتوترات والتحديات الكثيرة التي تواجهها الدول حيال الاتجار بالمخدرات اليوم ليست مقتصرة عليها بوصفها دولا فردية. في الواقع أن إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المقترنة بها، من قبيل الإرهاب وغسل الأموال، مسائل تبعث على القلق الشديد وتنطوي على مضاعفات خطيرة بالنسبة إلى المجتمع الدولي برمته. ومن هنا، ثمة حاجة إلى التعاون الدولي القوي على أساس المسؤولية المشتركة والمتشاطرة.

ويشكل الاتجار بالمخدرات أيضا، فضلا عن طابعه الدولي العالمي، مشكلة معقدة متعددة الأبعاد لها آثار مالية ضخمة. وفي الواقع أن مشكلة المخدرات تؤثر اليوم تأثيرا ضارا ليس في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المعنية فقط، ولكن تشكل أيضا تهديدا لأمن الدول. ثمة مبعث قلق جدي على نحو خاص، وهو الروابط المتزايدة بين الاتجار بالمخدرات وأعمال الإرهاب. واليوم من الحقائق الحسنة التوثيق أن الإيرادات التي يدرها الاتجار بالمخدرات أصبحت مصدرا رئيسيا للتمويل الإرهابي. وهي تقوض أيضا سلطة الدولة وتوقد الفساد وتعيق التنمية الاقتصادية وسيادة القانون.

ولذلك، على الرغم من أننا نأخذ في الحسبان حجم وتعقد التهديدات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات، يجب أن يقوم الكفاح ضد ذلك التحدي على أساس استراتيجية شاملة وفعالة. وفي هذا الصدد، فإن جوانب العرض والطلب والاتجار لمشكلة المخدرات يجب أن ينظر فيها باعتبارها جوانب مترابطة لنفس المأزق، وبالتالي، ينبغي تناولها بطريقة متوازنة ومتكاملة.

وتركيا جسر طبيعي بين آسيا وأوروبا. ولذلك، تتأثر تركيا عموما، بوصفها بلدا للمرور العابر، بالاتجار بالمواد الأفيونية من الشرق إلى الغرب وبالسلائف والعقاقير الاصطناعية من الغرب إلى الشرق. وبالتالي، تبذل تركيا قصارى الجهد لزيادة تعزيز فعالية جهودها لمكافحة الاتجار بالمخدرات. ولكن، كما ذكرتُ فعلا، لا يمكن لبلد بمفرده أن يكافح الاتجار بالمخدرات، ولذلك يجب أن يكمل التعاون الدولي الفعال الجهودَ الوطنية.

وإذ تراعي تركيا ذلك، وقّعت وصدّقت على جميع معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة بالمراقبة على المخدرات

وأبرمت اتفاقات ثنائية للتعاون مع أكثر من ٧٠ بلدا. وتسهم تركيا أيضا بنشاط في أعمال المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة. ونتعاون منذ وقت طويل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وميثاق باريس، ومجلس أوروبا، ومركز جنوب شرق أوروبا لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وتشكل أنشطة الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة مثالا وجيها على جهود تركيا من أجل التعاون الإقليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

والآن اسمحوا لي بأن أركز بإيجاز على أفريقيا، حيث الاتجار بالمخدرات ظاهرة جديدة نسبيا. وإذ قلتُ ذلك، فإن آثاره المدمرة بادية عبر القارة برمتها، ولم يكن التأثير أكثر ضررا في أي مكان كما كان في غرب أفريقيا. والمنظمات الإجرامية التي تقوم بتنويع طرق الاتجار غير المشروع بالمخدرات ترمي إلى التلاعب بالحكومات الضعيفة وغير المستقرة في تلك المنطقة. ذلك هو تهديد خطير من اللازم التصدي له والحد منه نظرا إلى أن الأخطار التي يتعرض لها الاستقرار الإقليمي جدية وهي تتطلب الاهتمام الفوري من المجتمع الدولي.

وفي حالة أفريقيا ثمة فرصة التصدي للتهديد قبل أن يستفحل ويصبح مشكلة دائمة في المناطق دون الإقليمية حيث يتبدى الآن. يجب علينا أن نغتنم الفرصة. وبالتالي تضع تركيا التأكيد على الحاجة إلى وضع نهج شامل تجاه الجهود لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وفي غرب أفريقيا على نحو خاص. ونرحب بالتأكيد الخاص الذي يضعه مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بشأن المسألة.

ونحن، بوصفنا دولة تقف منذ وقت طويل على الجبهة الأمامية في مكافحة الاتجار بالمخدرات، نتفهم تفهما حسنا تماما مأزق دول غرب أفريقيا التي تجد نفسها متورطة بوصفها طريقا للمرور العابر بين العرض، من ناحية، والطلب الكبير، من ناحية أخرى. والظاهرة تنتشر في غرب أفريقيا، وتملي تجربتنا أنه لا يمكن القيام واقعيا بمعالجة الظاهرة إلا عن طريق التعاون الدولي المستمر والشامل. ونعتقد، في هذا الصدد، بأن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ستحتاج، مع دول المنطقة دون الإقليمية، إلى وضع مزيد من التأكيد على المسألة. ونتطلع قدما إلى التنفيذ السريع والفعال لخطة العمل الإقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي تطوير القدرات المؤسسية على مكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة في سياق المسؤولية المتشاطرة، سيكون من الضروري أيضا زيادة الدعم التقني والمالي الدولي.

وختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى على المسؤولية المشتركة والمتشاطرة للمجتمع الدولي عن مكافحة الاتجار بالمخدرات، في أماكن منها أفريقيا. ونأمل في أن يعيد الالتزام المجدد من قِبل مجلس الأمن بالتصدي للتهديدات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات تنشيط التعاون الدولي. والبيان الرئاسي، الذي نؤيده تماما، يبعث بالتأكيد بالرسالة الصحيحة بهذا الخصوص.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة. وحضوركم للمناقشة برهان ساطع على الأهمية التي تولونها أنتم وبلدكم، بوركينا فاسو، للحاجة إلى التصدي على نحو عاجل للتهديد المرتبط بالاتجار بالمخدرات للسلام والأمن الدوليين. وأشكر أيضا الأمين العام على بيانه والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على

إحاطته الإعلامية. وأنوه أيضا بحضور السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تتيح هذه المناقشة المواضيعية فرصة لمجلس الأمن للتركيز بصورة شاملة على الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وقد تناولنا، في الماضي، مسألة الاتجار بالمخدرات بخصوص حالات إقليمية وحالات بلدان بعينها. ونظرنا على وجه الخصوص في حالة منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وفي حالة بلدان مثل أفغانستان.

ثمة اعتراف على نطاق واسع بالمخاطر التي يشكلها الاتجار بالمخدرات العابر للحدود الوطنية. ويبرز التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٩، الذي نشره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الصلة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة والمخاطر التي تشكلها على الأمن والاستقرار والتنمية في كثير من البلدان المتضررة.

والآثار الخطيرة للاتجار بالمخدرات على الأمن والصحة وعلى الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى معروفة جيدا. وفي اجتماع عقده الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، الذي تترأسه أوغندا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، شدد السفير سعيد جينيت، رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، على الصلة بين انتشار الاتجار بالمخدرات في المنطقة دون الإقليمية وخطر سقوط بلدانها في براثن الصراع من جديد. ولاحظ ذلك الاجتماع أيضا أن الزيادة في الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا يمكن أن تعرض الحكم الديمقراطي في المنطقة للخطر وأن تؤدي إلى توسع الشبكات الإجرامية والإرهابية إذا لم يتم التصدي لها بصورة فورية وفعالة.

ولذلك، من المهم للغاية أن تكون الإجراءات والاستجابات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، ومن جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع، شاملة ومنسقة جيدا. ولا يمكن لأي بلد أو منطقة النجاح بمفرده في مكافحة الاتجار بالمخدرات والتهديدات المرتبطة به. وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة في البلدان التي تُنتج فيها المخدرات والسلائف وعلى طرق التهريب وفي بلدان المقصد. وفي واقع الأمر، فما دام هناك طلب على المخدرات، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، فإن شبكات الاتجار بالمخدرات ستواصل استهداف البلدان التي تعاني من ضعف في تدابير ونظم المكافحة.

ويشيد وفدي بالدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وغيرهما من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المعنية في مساعدة الدول الأعضاء في المعركة ضد الاتجار بالمخدرات. ونرحب بالجهود المشتركة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة الشؤون السياسية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في هذا المسعى.

ومما يثلج صدورنا أن التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٩ يظهر اتجاها نحو التراجع في أسواق المخدرات الرئيسية في البلدان المتقدمة النمو. لكن البيانات الجديدة التي تشير إلى زيادة إنتاج واستخدام العقاقير المخدرة التركيبية في البلدان النامية، بما في ذلك في أفريقيا، تثير القلق بشدة.

ووفدي يطلب إلى الأمين العام النظر في تعميم مسألة الاتجار بالمخدرات باعتبارها عاملا في استراتيجيات منع الصراعات وفي التقييم الإجمالي وفي التخطيط ودعم حفظ السلام.

وختاما، من الواضح أن الاتجار بالمخدرات مشكلة شاملة وعابرة للحدود الوطنية. وأود التأكيد مجددا على الحاجة إلى كفالة الشمولية والتنسيق الجيد بين الإجراءات والاستراتيجيات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية

والإقليمية وتلك التي يتخذها المجتمع الدولي الأوسع لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

ونحن نشكر وفد بوركينا فاسو على إعداد البيان الرئاسي الذي اعتمدناه هذا الصباح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر بوركينا فاسو على إتاحة هذه الفرصة لنا لمناقشة آثار الاتجار بالمخدرات على السلام والأمن الدوليين. وأشكر أيضا السيد أنطونيو ماريا كوستا على إحاطته الإعلامية، وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على تقدير بلدي وثنائه على مساعيه ومساعي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يترأسه. وتؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي.

لاحظ مجلس الأمن مرارا دور الاتجار بالمخدرات في نشوب الصراع في أماكن مثل غينيا - بيساو وهايتي وأفغانستان. وبخصوص أفغانستان، دعا المجلس من خلال القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨) الذي اتُخذ نتيجة مبادرة فرنسية، إلى تحسين مراقبة التجارة الدولية في السلائف الكيميائية، في جملة أمور. وتمكننا هذه الأمثلة من أن نفهم بصورة أفضل الآليات التي تجعل مشكلة المخدرات العالمية تمثل تهديدا شاملا للسلام والأمن الدوليين.

أولا، إن الاتجار بالمخدرات يضعف الدول. وهو يقترن بارتفاع معدلات الجريمة، بما في ذلك حروب العصابات وظهور الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وهو يشجع الفساد وغسل الأموال، وكلاهما يضعف قدرة الحكومات على اتخاذ إجراءات. وفي بعض الحالات، فإنه يجعل تمويل الجماعات المسلحة غير الحكومية ممكنا. والاتجار بالمخدرات لا يحدث لوحده أبدا؛ فهو يترافق دائما، وفي نهاية المطاف، مع الاتجار بالأسلحة وغسل الأموال وحتى الاتجار بالبشر.

والاتجار بالمخدرات، بحكم طابعه العابر للحدود الوطنية، يسهم أيضا في زعزعة استقرار مناطق برمتها. وقد شدد مجلس الأمن مرارا على التهديد الذي تشكله المخدرات لغرب أفريقيا. ويؤدي حجم المصالح الاقتصادية المرتبطة بالمخدرات وصلاتها بالتدفقات المالية غير المشروعة والتآكل التدريجي لركائز الدول إلى تفاقم الصراعات بين البلدان. وتُنشأ شبكات للجريمة المنظمة على نطاق غرب أفريقيا ثم تنمو وتتوسع لتشمل بقية أنحاء القارة. وهي تستغل ضعف الدول التي تمر بحالات صراع وتجعل استعادة السلام والتنمية الاقتصادية عملية أطول وأصعب بالنسبة لتلك الدول.

وختاما، من الواضح بشكل متزايد أن الاتجار بالمخدرات يعرض الأمن الدولي في ما يتجاوز المستوى الإقليمي للخطر، نظرا لصلاته بالشبكات الدولية غير المشروعة. والتقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن تهريب الأفيون الأفغاني يوضح دور الاتجار غير المشروع بالمخدرات، لا في تمويل التمرد في أفغانستان فحسب، وإنما في تمويل الجماعات المتطرفة في عدد من البلدان في آسيا الوسطى أيضا. وتمول الشبكات الإرهابية أنشطتها جزئيا من الاتجار بالمخدرات.

وفرنسا ترحب بكون مناقشة اليوم تمكن مجلس الأمن من تقييم آثار الاتجار غير المشروع بالمخدرات على السلام والأمن الدوليين. وعلينا الآن أن نفكر في السبل العملية لتحسين مراعاة هذا العامل في استراتيجياتنا لمنع نشوب الصراعات ومعالجتها.

في هذا الصدد، نعلق أهمية كبيرة على الإجراءات الإقليمية. وغرب أفريقيا مثال على ذلك، حيث نفذت مبادرة ساحل غرب أفريقيا وخطة العمل الإقليمية للجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. ونثني على خطة عمل شرق أفريقيا، التي اعتمدها ١٣ دولة في نيروبي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والمتعلقة بالاتجار بالمخدرات والأسلحة والنفايات والأدوية المزيفة والموارد الطبيعية والأشخاص والقرصنة. وهناك أمثلة أخرى على المبادرات الإقليمية، ولا سيما ميثاق باريس.

بعد ذلك، يتعين علينا تعزيز التنسيق الفعال فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات القطاعية، بما في ذلك الإنتربول ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للجمارك.

وختاما، فإننا نحبذ أن يأخذ مجلس الأمن مسألة الاتجار غير المشروع بالمخدرات هذه بمزيد من الاهتمام عند تحليل الصراعات واستراتيجيات منع نشوبها والبعثات المتكاملة وعمليات حفظ السلام. وسنولي أهمية قصوى لجميع العناصر التي يمكن أن تقدمها الأمانة العامة في مختلف تقاريرها إلى المجلس. ونثني مرة أخرى على الإسهام الكبير من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة التهديدات الشاملة لعدة قطاعات، ونرحب بالبيانات التي يدلي بها مديره التنفيذي أمام المجلس بصورة منتظمة.

وعموما، يجب أن نسعى إلى تحسين استخدام وتعبئة جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة في مجال مكافحة التهديدات العابرة للحدود الوطنية. نحن بحاجة إلى استراتيجية شاملة جغرافيا ومن حيث القطاعات المشمولة. وليس بوسع أي جهة وضع هذه الاستراتيجية والمساعدة في تنفيذها ومتابعتها غير الأمم المتحدة.

إن مكافحة تهريب المخدرات هو موضوع أحد أطول الأمثلة أمدا للتعاون الدولي الذي احتفلنا بمرور مائة سنة على بدايته في العام الماضي. ووفرت الاتفاقيات المبرمة في أعوام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ الإطار القانوني المناسب الذي أكملته على نحو مفيد اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية ميريدا لمكافحة الفساد. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على تلك الصكوك القانونية وتنفيذها بالكامل.

مع ذلك، لا بد للمرء أن يلاحظ أنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن التهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الأمن الدولي هي الآن أقوى من أي وقت مضى. ولذلك، سيتعين على المجلس أن يبقي هذه المسألة قيد اهتمامه. وبلدي يؤيد إجراء مزيد من المناقشات في هذه الهيئة في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر لكم ولبلدكم على هذه المبادرة القيمة التي أتاحت لأول مرة الفرصة لهذه الهيئة للتركيز بشكل خاص على هذه المسألة المعقدة لتهريب المخدرات ونتائجها المدمرة، بما في ذلك التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار الوطني والإقليمي ودون الإقليمي وأثرها على الأمن الدولي. ونحن سعداء، سيدي، لتوليكم رئاسة هذه المناقشة المفتوحة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة وتعليقاته المقنعة بشأن هذا الموضوع الهام، والسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية وملاحظاته الشاحذة للفكر والشيقة جدا.

يؤيد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي.

كون أن المجلس قد تطرق إلى هذه المسألة في أكثر من ٢٠٠ مناقشة على مدى السنوات العشرين الماضية

أو نحو ذلك - وإن كان ذلك يتعلق بشكل رئيسي بالحالات الخاصة لبلدان بعينها وفي سياق تهديدات أخرى وشيكة أكثر - يشهد بالتأكيد على خطورة المسألة وجديتها. وانطلاقا من ذلك، وإدراكا للتطورات المقلقة للغاية التي أبلغ بها هذا المجلس مؤخرا، ولا سيما في غرب أفريقيا، نرحب ترحيبا حارا بهذه المناقشة الشاملة وحسنة التوقيت.

وكما تبين أمثلة عديدة، فإن إنتاج المخدرات والاتجار بها وتوزيعها واستخدامها هو بالتأكيد ليس ظاهرة قائمة بذاتها وإنما هو جزء من مجموعة من الأنشطة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمجموعة كاملة من الممارسات غير القانونية الأخرى، مثل الاتجار بالأشخاص وتهريب الأسلحة وغسل الأموال التي تنفذ مع الإفلات من العقاب تقريبا في البلدان ذات البيئة الهشة سياسيا واجتماعيا. وذلك الخليط المتفجر يمثل خطرا كبيرا ليس على الدول المتضررة التي خرجت مؤخرا من الصراع وما زالت تسعى لتحقيق توازنات داخلية حساسة فحسب، وإنما على البلدان المجاورة التي يمكن بل كثيرا ما تتورط في هذه الأنشطة أيضا.

في الوقت نفسه، وسعيا من عصابات المخدرات إلى التوسيع في أعمالها، فإنها غالبا ما تستخدم الموارد التي يدرها الاتجار غير المشروع بالمخدرات لإفساد الموظفين في مؤسسات الدولة المتخلفة جدا ذات الرواتب المتدنية للغاية. وفي كثير من الأحيان، تستخدم تلك الموارد في تمويل الأنشطة المرتبطة بالصراعات، بما في ذلك الإرهاب - كما شهدنا في عدد من البلدان.

والصلة الأكثر وضوحا بين التهديدات الأمنية وزراعة المخدرات والاتجار بها هي بلا شك في أفغانستان، فهناك، كما يوافق كثيرون، تستخدم المخدرات والاتجار بها لدعم التمرد وتأجيجه. ومع ذلك، هناك العديد من الأماكن الأخرى، مثل هايتي أو دول غرب أفريقيا، حيث الاتجار بالمخدرات وزراعتها لا يؤثر على الاستقرار الوطني فحسب، وإنما يشكل تهديدات خطيرة محتملة للأمن الإقليمي والدولي كذلك. وتعرب كرواتيا عن قلقها العميق إزاء التقارير الأخيرة عن زيادة كمية المخدرات التي تصل إلى غرب أفريقيا وتستهلك محليا، ليس بسبب الضغوط الإضافية التي يولدها تزايد عدد مدمني المخدرات في المجتمعات الضعيفة عموما فحسب، ولكن أساسا بسبب ما تحدثه من الدمار والخراب في صفوف الشباب - الكتر الرئيسي للبلدان النامية - الذين يعانون بالفعل من الفقر والبطالة.

وغني عن البيان أن شبكات المخدرات غير المشروعة وغيرها من المنظمات الإجرامية قد نجحت في التسلل وتلويث العديد من القطاعات الحيوية لتلك المجتمعات التي تكافح، بما في ذلك - وكما سبق وسمع هذا المجلس - حتى الجيش.

علاوة على ذلك، فإن كرواتيا تشاطر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شعوره بالصدمة والمفاجأة كما قال خلال إحاطته الإعلامية الأخيرة إلى المجلس إزاء الكشف عن أن منطقة غرب أفريقيا يجري تحويلها ببطء من نقطة هامة لعبور المخدرات إلى مصدر لتجارة المخدرات، كما أكدت ذلك الكميات الكبيرة من المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيع المخدرات التي اكتشفت مؤخرا في بعض الأماكن في غرب أفريقيا. ونحث المجلس على عدم تجاهل إشارات التحذير تلك. ومن جانبنا، نؤيد بقوة اتخاذ إجراءات فورية ومنسقة تهدف إلى مكافحة هذه الآفة.

إن الأمر الوحيد الواضح تماما هو أن إمكانية مواجهة تلك الظاهرة بفعالية لن تتوفر إلا باتخاذ إجراءات صارمة على الصعيد الوطني مدعومة بالتعاون الإقليمي والدولي. وكما سمعنا مرات عدة اليوم، فإن المسؤولية الجماعية والمشتركة واتباع نهج متكامل ومتوازن ومتعدد التخصصات، بما يتفق تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي،

ينبغي أن تمثل الأساس لإجراءاتنا الحازمة. وكرواتيا تدعو جميع الدول إلى الانضمام بدون تأخير إلى جميع الصكوك الدولية ذات الصلة في هذا المجال، وبخاصة اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث للمكافحة الدولية للمخدرات واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإلى تنفيذ أحكامها بأمانة.

تؤيد كرواتيا تماما المساعي الهامة التي تقوم بها أجهزة رئيسية للأمم المتحدة، خاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وأنشطة وكالات أو أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة والكيانات الأخرى، وبصفة خاصة، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وبالمثل، نأمل بإخلاص أن تساعد هذه المناقشة في زيادة توضيح وتحديد شكل العلاقات بين الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة والتنسيق بينها وتحديد الكيفية التي يمكن أن يضيف بها هذا المجلس ثقله وقيمه إلى هذه القضية.

ونحن نتشاطر الرأي القائل إنه بغية المكافحة الفعالة للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأنشطة الإجرامية ذات الصلة، من الضروري تقديم المساعدة إلى الحكومات المتضررة في مجالات رئيسية معينة، بما فيها تطوير سبل عيش بديلة وأسواق وتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية وإنفاذ حظر الزراعة غير المشروعة للمخدرات وتصنيعها والاتجار بها، والاستخدام الفعال لمعلومات الاستخبارات.

وتشجع كرواتيا التعاون بين البلدان المتضررة، وتحديدا في تعزيز مراقبة الحدود والمساعدة في تدفق المعلومات وتنسيقها بين وكالات الأمن وإنفاذ القانون وفيما بينها بغية تعزيز فعالية كل الإجراءات المتخذة داخل تلك البلدان. ونحن أيضا نؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي أن تبذل حكومات بلدان المقصد للمخدرات غير المشروعة مزيدا من الجهود لتقليص الطلب على هذه المخدرات.

إن التنفيذ الفعال لنهج شامل يتطلب إجراءات متكاملة في إطار السياق الأوسع للجهود في مجالات الأمن والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي والتنمية. ونؤيد بقوة عمليات إصلاح القطاع الأمني في الدول المتضررة، إضافة إلى الممارسة الناشئة الخاصة بإدراج الاتجار بالمخدرات كجزء مهم من التحليل الخاص ببلدان بعينها، وتقييمات البعثات وتخطيط العمليات وتجديد الولايات. ونرحب بصفة خاصة بالأهمية المتزايدة للقضايا المرتبطة بالمخدرات في ولايات المكاتب المتكاملة المنشأة حديثا.

ونود أن نشدد على الدور المهم الذي تضطلع به المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، وبصفة خاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، والمجتمع الدولي في المكافحة المشتركة للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأنشطة الإجرامية ذات الصلة. ونشجع على زيادة التعاون المتبادل والتعاون مع كل المشاركين في هذه العملية المعقدة.

أخيرا، نرحب ونؤيد البيان الرئاسي الذي اعتُمد اليوم ونشكر وفد بوركينا فاسو على قيادته وكل الوفود على العمل المضني الذي قامت به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر بوركينا فاسو على اتخاذ المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن مسألة الاتجار بالمخدرات في إطار جدول الأعمال "السلام والأمن في أفريقيا". سيدي الرئيس، أرحب بوجودكم هنا في نيويورك اليوم لترؤس هذه

الجلسة شخصيا. كما أود أن أرحب في هذه الجلسة بالأمين العام، السيد بان كي - مون، والسيد كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

لقد أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أن للمخدرات والجريمة عبر الوطنية والإرهاب آثارا سلبية على التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء جماعيا لمواجهة تلك المشاكل. وهذا يبين تماما الأهمية الكبرى التي يوليها المجتمع الدولي لحل قضية المخدرات.

وفي الوقت الحالي، لا يزال الاتجار بالمخدرات ينتشر بلا هوادة في بعض مناطق العالم. إنها قضية مزمنة تهدد السلام والأمن في بعض المناطق، وبصفة خاصة في غرب أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، أحاطت مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجلس الأمن علما بهذه المسألة مرات عديدة. والمناقشة المفتوحة في المجلس اليوم بشأن مسألة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا في إطار بند جدول الأعمال بشأن السلام والأمن في أفريقيا تكتسي أهمية واقعية خاصة.

إن الاتجار بالمخدرات هو السبب الرئيسي لانتشار المخدرات في عالم اليوم. ومكافحة الاتجار بالمخدرات تتطلب أن تعزز كل الدول التعاون الدولي. وكما ورد في الإحاطات الإعلامية التي قدمتها الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى مجلس الأمن على مر الأيام، فقد تطور مسار تهريب من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية عبر غرب أفريقيا من خلال الأنشطة الدولية للاتجار بالمخدرات. واستغلالا لضعف السيطرة الحكومية في بعض بلدان غرب أفريقيا، يستخدم مهربو المخدرات هذه المنطقة في أنشطة التهريب، وتقع البلدان في المنطقة ضحية نتيجة لذلك. وتسمح تلك الحالة لا ببروز أنشطة الجريمة المنظمة فحسب، بل إنها تؤثر أيضا على الاستقرار الاجتماعي والأمن في تلك البلدان.

وفي عالم اليوم، وكأي سلعة استهلاكية، تؤدي زيادة الاستهلاك إلى زيادة الطلب، ويخلق الطلب سوقا ويحفز الإنتاج. وكسلعة استهلاكية خاصة، فإن المخدرات ليست استثناء. ونظرا لوجود سوق استهلاكي مستقر نسبيا للمخدرات في بعض البلدان المتقدمة النمو، فإن عصابات الاتجار بالمخدرات، مدفوعة بالأرباح الهائلة التي ستتحقق، تفعل كل ما في وسعها لتنظيم إنتاج وتهريب المخدرات. والمناطق التي يجري فيها إنتاج المخدرات أو التي تستخدم كطرق للنقل العابر هي في أحيان كثيرة متخلفة اقتصاديا. ولذلك، فإن الكفاح من أجل المراقبة الدولية للمخدرات يرتكز على التعاون الدولي ولا بد من أن يتقيد بمبدأ المسؤولية المشتركة.

وعلى بلدان غرب أفريقيا أن تعزز التشريعات وإنفاذ القانون لضرب الأنشطة الدولية للاتجار بالمخدرات بصرامة. والبلدان المتقدمة النمو - حيث تستهلك المخدرات بصورة رئيسية - لديها قدرات قوية ورقابة حكومية وعليها واجب الاضطلاع بالمسؤولية الأخلاقية للقضاء على استهلاك المخدرات، وبالتالي تؤدي دورها لتعزيز المكافحة الدولية لمراقبة المخدرات.

وعلى صعيد التعاون الدولي في مجال مراقبة المخدرات، لا بد من التفعيل الكامل لدور المنظمات الإقليمية، فهي تقف في المقدمة. وفي السنوات الأخيرة، سمع مجلس الأمن في مناسبات كثيرة إحاطات إعلامية للسيد كوستا عن مشكلة المخدرات في غرب أفريقيا، ونحن نشعر ببالغ القلق بشأن هذا الوضع الخطير. وبعض بلدان غرب أفريقيا أخرجت نفسها للتو من أتون الصراع. وهي تواجه صعوبات في التنمية الاقتصادية وتوظيف الشباب وبناء قدرة

في مجال سيادة القانون، وهي عرضة لاقتحام تجار المخدرات الدوليين. وفي بعض الحالات، أشعل الاتجار بالمخدرات صراعات في البلدان المعنية وشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا.

وينبغي ترجمة انشغال المجتمع الدولي بشأن حالة السلام والاستقرار في هذه المنطقة إلى إجراءات ملموسة لمساعدة بلدان غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تعزيز قدرتها لمكافحة المخدرات وتعزيز القدرات الحكومية للرصد والمراقبة والقدرات القضائية والعسكرية ضد الجرائم المرتبطة بالمخدرات. وفي الوقت نفسه، على المجتمع الدولي واجب مساعدة البلدان المتخلفة لتطور اقتصاداتها تدريجيا وتوفر فرص العمل وتحسن سبل العيش لشعوبها، حتى تزيد وعي وقدرة الشباب على أن يقولوا ”لا“ لإغراء المخدرات. ذلك هو السبيل الرئيسي - بل والسبيل الوحيد - لكي تحدث مكافحة المخدرات على الصعيد الدولي أثرا حقيقيا.

إن المراقبة الدولية للمخدرات تتطلب دورا أقوى للأمم المتحدة في الاتصال والتنسيق. لقد قدمت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الكثير في مجال مكافحة الاتجار العالمي بالمخدرات وحققوا تقدما كبيرا. لكن، نظرا للوضع الخطير الناجم عن انتشار المخدرات، فإن الجهود الدولية غير كافية. إن جرائم المخدرات ورم خبيث في جسد المجتمع الإنساني. وبالتالي فإن مكافحة المخدرات قضية نبيلة لإنقاذ الحياة.

وعلى الأمم المتحدة، بوصفها محفلا رئيسيا لتعزيز التعاون الدولي وصون السلام العالمي، أن تضطلع بدور أكبر في هذا الكفاح. ونحن ندعم أجهزة الأمم المتحدة التنفيذية ذات الصلة لمواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع ونأمل أن يواصل مجلس الأمن إيلاء اهتمامه للعمل في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الآن الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد شوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكركم، سيدي، على مبادرتكم بتنظيم هذا الاجتماع لمجلس الأمن المكرس للكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وعلى جهودكم في سبيل اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2009/32) الهام اليوم.

الاتجار بالمخدرات يشكل تهديدا خطيرا متعاظما على السلم والأمن الدوليين. ولقد نما هذا الاتجار، إلى جانب الجريمة المنظمة والإرهاب، نموا خطير الأبعاد في شتى مناطق العالم. وإننا نساند مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، في عزمه على المساعدة في حسم هذه المشكلة الخبيثة.

تهديد المخدرات الجسيم القادم من أفغانستان يتسم بطابع عالمي. وإن الاتحاد الروسي يؤمن بأن الزخم اللازم لحشد التعاون الدولي في مكافحة تهديد المخدرات الأفغاني يكمن في القرارات المعتمدة في إطار عملية باريس - موسكو، تحت رعاية الأمم المتحدة. ولقد آن الأوان للنظر في كيفية البناء على تلك القرارات وتكميلها ولأن تؤخذ في الحسبان التطورات في حالة المخدرات المتغيرة في أفغانستان وفيما حولها. وفي ذلك الصدد نحبذ عقد مؤتمر وزاري ثالث في إطار عملية باريس - موسكو في أواخر عام ٢٠١٠.

وتقوم حاجة ماسة متعاظمة لإقامة مناطق عازلة حول أفغانستان لتعزيز الجهود ضد المخدرات ومكافحة الإرهاب وكفالة الأمن المالي. وقد صدرت دعوة إلى تطوير تعاون دولي واسع وفعال يتجاوب مع تلك المبادرة في الوثيقة

الختامية للمؤتمر الخاص بشأن أفغانستان الذي عقد في موسكو في آذار/مارس برعاية منظمة تعاون شنغهاي.

ونعتقد بأن ”عملية القناة“، التي نفذت برعاية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تشكل مثالا على التعاون الفعال بين الدول في كبح التدفق غير المشروع للمخدرات. وقائمة المشاركين في العملية ما انفكت تتوسع كل عام، وإن مقاصدها تعبر عن الطابع العالمي للاتجار بالمخدرات وتحالفه مع الأنواع الأخرى من النشاط الإجرامي. وقد سعت ”عملية القناة“ في عام ٢٠٠٩ إلى سد ممرات تهريب الأفيون الأفغاني إلى أراضي دول المنطقة الأوروبية - الآسيوية وتهريب المخدرات الاصطناعية من أوروبا والكوكايين من أمريكا اللاتينية؛ وكبح تدفق السلائف غير القانونية إلى دول آسيا الوسطى وأفغانستان؛ ومصادرة الأسلحة والذخائر والمتفجرات المحظورة المهربة؛ ومكافحة غسل الأموال المتأتية من المخدرات.

مشكلة الاتجار بالمخدرات تفاقمت في غرب أفريقيا أيضا. ولقد استغلت الأوساط الإجرامية الدولية ضعف آليات مكافحة المخدرات القائمة في غرب أفريقيا، والحدود السهلة الاختراق، وهزالة قوى الأمن الوطنية، فعملت على تحويل تلك المنطقة دون الإقليمية إلى محطة عبور رئيسية جديدة للكوكايين. ويجب على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة أن يعززا جهودهما في ذلك الصدد من خلال تطوير برامج مكافحة المخدرات على نحو عملي. وإن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ينبغي أن يستمر في تقديم مساهماته العملية في الجهد المبذول في هذا المجال.

ونعتبر مشكلة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود المقترنة بالتهريب واحدا من أشد التهديدات خطورة لأمن البلدان الأفريقية، خاصة البلدان في مرحلة الانتقال إلى الانتعاش في أعقاب صراع مسلح مدمر.

وربما ينبغي استنتاج أن مشكلة انتشار المخدرات أصبحت عالمية، وأن الأمر يستدعي بالتالي اتخاذ تدابير أشد لاستئصالها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي ممثل اليابان الكلمة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بمبادرة بوركينا فاسو بتنظيم مناقشة اليوم المكرسة للاتجار بالمخدرات كتهديد للأمن الدولي. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني للأمين العام وللسيد أنطونيو ماريا كوستا على بيانيهما.

الاتجار بالمخدرات يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ونتشاطر عميق القلق حول زيادة الروابط بين الاتجار بالمخدرات وأشكال الجريمة المنظمة الأخرى، مثل الاتجار بالأسلحة الصغيرة وبالأشخاص، وغسل الأموال، والفساد، والجرائم الحاسوبية. وفي بعض المجالات يقوم الاتجار بالمخدرات بتمويل الأنشطة الإرهابية.

ويترك الاتجار بالمخدرات أثرا مزعزعا للاستقرار بشدة، خاصة على الدول التي تعيش حالة صراع والدول التي تمر في مرحلة ما بعد الصراع. وتلك البلدان، بسبب ضعف جهاز حكمها، أصبحت أهدافا سهلة كنقاط عبور لجماعات الجريمة المنظمة الدولية. وإن انعدام الأمن يخلق خطر الانتكاس إلى الصراع، كما أن انعدام الأمن في بلد واحد قد ينتشر إلى البلدان المجاورة ويهدد الاستقرار الإقليمي. وما أن ينجح في اختراق هدف سهل، فإنه ينتشر بسرعة ليشمل المنطقة بأسرها.

والاتجار بالمخدرات يمزق أيضا النسيج الاجتماعي من الداخل. فالأرباح من الاتجار بالمخدرات تتسبب في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بينما يمكن

للجنود – بما في ذلك الأطفال الجنود – أن يقعوا فريسة سهلة للإدمان وأن يتحولوا إلى قتلة شرسين. وهذا يطيل من أمد الصراع ذاته ويحول دون بسط سيادة القانون ويعيق التنمية المستدامة. ومن الملائم بالتالي إلى أقصى حد أن يناقش مجلس الأمن المشاكل المتعلقة بالاتجار بالمخدرات من وجهة نظر تأمين الاستقرار ومنع الصراع.

وهذه العواقب الأمنية الحرجة للاتجار بالمخدرات تتجلى بأوضح صورة في غرب أفريقيا. فكثير من دول المنطقة ما زالت تمر بأوضاع ضعيفة بعد خروجها من الصراع. وهذه البلدان، بسبب ضعف مؤسساتها التنظيمية ونظمها القضائية، تبقى جذابة بشكل خاص لمستغلي الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الحدود الوطنية. وغرب أفريقيا يظل إلى حد كبير نقطة عبور من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، لكن نقل كميات كبيرة من المخدرات ينطوي على خطر تهديد متعاظم للإدمان محليا.

عدد عمليات القبض على المخدرات في المنطقة يبدو أنه بدأ يتناقص. وبإمكاننا أن نأخذ هذا كعلامة ايجابية على أن الجهود والترتيبات الجماعية بدأت تترك تأثيرا إيجابيا. لكن توجهات مزعجة جديدة بدأت تظهر. وطرق تهريب المخدرات ربما تكون قد تحولت قليلا فقط إلى الجنوب على امتداد سواحل غرب أفريقيا. وقد ضبط مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، مع منظمة الشرطة الدولية، كميات كبيرة من السلائف الكيميائية اللازمة لصناعة المخدرات لتحويل العجينة الأساسية إلى كوكايين عالي النوعية. وأنشطة الاتجار بالمخدرات لوحظت حتى في داخل القارة، بين شرق أفريقيا وغرب أفريقيا. ويجب علينا أن نستخلص من ذلك أن الاتجار بالمخدرات يقوض فعلا جهود غرب أفريقيا لبناء مجتمعات سليمة وصحية ومزدهرة. وما فتئت الحالة تتحول إلى تهديد للسلم الدولي، وإن الجهود المتسقة أصبحت ضرورية.

في غرب أفريقيا تكتسي الاستجابة الإقليمية أهمية أساسية لكسر الحلقة السلبية هذه. نحتاج أولا وقبل كل شيء إلى إضفاء الطابع العالمي على الإطار القانوني الدولي لمواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولقد أصبح أكثر من ١٨٠ بلدا، بما فيها بلدان في غرب أفريقيا، أطرافا في اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث: اتفاقية مكافحة المخدرات واتفاقية المؤثرات العقلية واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وتشكل هذه الاتفاقات أحجار الزاوية التي يرتكز عليها الجهد الدولي في محاربة الاتجار بالمخدرات. وينبغي لنا أن نركز على التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات في غرب أفريقيا.

ثانيا، يجب على بلدان المنطقة أن تقطع على نفسها التزاما بأن تطبق ضوابط أشد على الحدود والجمارك، وبأن تنتهج سياسات تكافح الفساد وبأن تضمن الأمن الداخلي. ويلزم أن يوفر المجتمع الدولي لتلك البلدان دعما في بناء القدرات من خلال تدريب الخبراء وتشاطر المعلومات والإمداد بالدعم السوقي.

ثالثا، مما يتسم بأهمية حاسمة لبلدان غرب أفريقيا أن تنسق الجهود التي تبذلها في التصدي للاتجار بالمخدرات مع استراتيجيات شاملة لبناء السلام. وفي البلدان الخارجة من الصراع كثيرا ما يجري إدماج المقاتلين بالجيش والشرطة من دون فحص السجلات الشخصية ومن دون تقديم التدريب الملائم. وللحيلولة دون تسلل المخدرات غير المشروعة إلى الدوائر الأمنية من المهم اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح الجيش والشرطة ولبسط سيادة القانون. وبغية منع الجنود السابقين والشباب من التورط في الاتجار بالمخدرات من المهم إدماج المقاتلين السابقين وخلق فرص العمل للشباب. ويتسم بالأهمية أيضا نزع السلاح وجمع الأسلحة الصغيرة لمنع جماعات الجريمة المنظمة من الحصول على المزيد من الأسلحة المتطورة.

ثمة علاقة واضحة الأهمية بين سياسة مكافحة المخدرات والجهود الناجحة لبناء السلام. إن الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام في سيراليون وغينيا - بيساو تولي أهمية قصوى لتدابير مكافحة المخدرات، بالترادف مع تعزيز إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإدماج المقاتلين السابقين، وإيجاد فرص عمل للشباب.

يجب أن تُبرز المناقشات المقبلة بشأن المسائل الإقليمية التي سيتناولها مجلس الأمن وكذلك لجنة بناء السلام العلاقة بين كل ذلك ومنع تجدد النزاع. وكيانات الأمم المتحدة المختلفة تدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصدي للاتجار غير المشروع في المخدرات وللجريمة المنظمة. ونرجو أن يتم التنسيق على نحو أفضل بين أنشطة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول، وأن تُعزز تلك الأنشطة. ومن أجل زيادة تعزيز التعاون الإقليمي، يمكن استخلاص العبر المفيدة من عمليات إقليمية أخرى، مثل مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ التنفيذي السادس المعني بإنفاذ قوانين المخدرات.

في الختام، فإن مشكلة المخدرات مطروحة للمناقشة في العديد من محافل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة. لقد اعتمدت لجنة المخدرات هذا العام إعلانا سياسيا وخطة عمل مدهما عشر سنوات تمتد حتى عام ٢٠١٩. وأعتقد أن مناقشة اليوم في مجلس الأمن توفر منظورا أوسع للأمن ورؤى تمكِّن منظومة الأمم المتحدة برمتها من التصدي لمشكلة الاتجار بالمخدرات بقدر أعلى من الكفاءة - وكذلك من الفعالية والشمول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود، سيدي، أن أهنئ بلدكم على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. إن حضوركم هنا هذا الصباح وتنظيمكم لهذه المناقشة الهامة يشهدان على الأهمية التي توليها بوركينا فاسو لمسألة الاتجار بالمخدرات. كما أنهما يشهدان على التزام البلدان الأفريقية بمكافحة هذا البلاء بكل العزم والإرادة السياسية اللازمين.

كما أن مشاركة الأمين العام في وقت سابق من صباح اليوم تدل على أن الأمم المتحدة تدرك تماما الحاجة إلى التصدي للمسألة كأولوية نظرا لتداعياتها الكامنة على البلدان والمناطق المتضررة. كما أشكر السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية المفيدة.

إن مكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي بطبيعتها، تتطلب جهدا متسقا من جميع البلدان المتضررة به. ولقد نصح المجتمع الدولي بالفعل اتباع نهج توافقي لمعالجة هذه الآفة؛ وأقر بأن البلدان المنتجة للمخدرات غير المشروعة وبلدان العبور والاستهلاك تتحمل مسؤولية مشتركة في منع ومكافحة المخدرات. إن أي جهد مستدام ضد هذا الخطر لا يمكن أن يدرك النجاح إلا إذا عالج كل الأجزاء المترابطة لتجارة المخدرات العالمية بطريقة سلمية. كما أن الحلول الحقيقية تتطلب تدابير متعددة الأبعاد تشارك فيها الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

لذلك، فإن تجارة المخدرات على الصعيد العالمي هي، في المقام الأول، مسألة تتعلق بالتعاون الدولي ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية. إن الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ تشكل في مجملها الإطار الأساسي لذلك الجهد. وبناء المؤسسات وتعزيز القدرة على إنفاذ القانون عاملان هامان لضمان تنفيذ تلك الاتفاقيات. وفي بعض حالات الصراع المسلح، بل حتى في البلدان الخارجة من الصراع، قد تؤثر تجارة المخدرات عبر الوطنية على السلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي. ومن الأمثلة التي تتبادر إلى الأذهان تلقائيا في هذا المجال مسألة تمويل الإرهاب أو حركات التمرد باستخدام الأموال المتحصلة من تهريب المخدرات. وينبغي لمجلس الأمن إذا ومتى وجد أمامه مثل هذه الحالات المتطرفة أن يقرر ما هي أنجع التدابير للتصدي لها، مع مراعاة خصوصيات كل حالة. ومن نافلة القول إنه يتعين على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي قاطبة أن يبذلا قصارى جهدهما لمنع وصول المشكلة إلى تلك الأبعاد المروعة.

ينشط الاتجار بالمخدرات في العادة في ظروف الحرمان الاجتماعي – الاقتصادي. لذلك، من العوامل البالغة الأهمية في معالجة بعض الظروف التي تكمن وراء تصاعد المشكلة في البلدان الضعيفة، تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ولا سيما للشباب. ولا بد من العمل بقوة في مكافحة شبكات تهريب المخدرات مع تطوير بدائل كسب العيش للسكان المهمّشين الذين قد يجدون أنفسهم مدفوعين إلى اقتصاد المخدرات.

ودعم جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات من المجالات ذات الأولوية في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو الذي أُعتمد العام الماضي في إطار تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام التي يتشرف المندوب الدائم للبرازيل بترؤسها. إن عملية الاستعراض الجارية لتلك الاستراتيجية قد أكدت الأهمية التي يوليها البلد نفسه وأعضاء اللجنة لتلك المسألة. وتجدر الإشارة إلى أن تشكيلة سيراليون قد نظرت أيضا في هذه المسألة بوصفها تحديا هاما أمام عملية بناء السلام. وقد نظمت هاتان التشكيلتان اجتماعا مشتركا في وقت سابق من هذا العام حول تلك المسألة، وقد سلطت تلك المبادرة الضوء على أهمية العمل المنسق على الصعيد الإقليمي.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تنفيذ الخطة التنفيذية الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي مبادرة تستحق دعما كبيرا. كما نثمن عاليا المبادرة الخاصة بالمنطقة الساحلية لغرب أفريقيا التي قام بها مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا والإنتربول. ومشاركة الاتحاد الأفريقي ستعزز عملية التعاون الإقليمي هذه.

إننا جميعا ندرك أنه يمكن إحراز تقدم في مكافحة المخدرات ومنعها من الاستمرار في تهديد مجتمعاتنا ومعالجة أسبابها الجذرية إذا سعت الحكومات الوطنية، والأجزاء المختلفة من منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية إلى تحقيق هدف مشترك وتحسين التنسيق بين الأعمال التي تقوم بها. وهذا ليس بالتحدي اليسير. فإذا نجحنا في هذا المجهود الجماعي، فإننا سنتمكن من تفادي وقوع الحالات التي تستوجب تدخل مجلس الأمن وينبغي أن يكون ذلك هدفنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أراكم، سيدي الرئيس، تشاركون في هذه المناقشة الهامة.

أتشرف بمخاطبتكم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان تركيا،كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، أرمينيا، جورجيا.

هذه المناقشة تجيء في أوانها حقا. فتجارة المخدرات وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة باتت تشكل تحديات متزايدة الصعوبة للسلم والأمن الدوليين. وإذا تركنا آثارها الصحية والاجتماعية – الاقتصادية المدمرة جانبا، فإن تجارة المخدرات تسهم في زعزعة الاستقرار وتشكل خطرا على أمن الدول. إن هناك شعورا متناميا بالقلق في السنوات الأخيرة بشأن وجود صلة محتملة بين تمويل الجماعات الإرهابية وأرباح المخدرات، ففي بعض أجزاء العالم، نجد أن الأرباح الهائلة الناتجة عن الاتجار بالمخدرات تغذي الفساد وتقوض سلطة الدولة وسيادة القانون.

وعلى الرغم من أن مسؤولية التصدي لمشكلة المخدرات تقع في الأساس على عاتق الدول الأعضاء، فإن التحدي ذو طابع دولي ويتطلب تعاونا عالميا وإقليميا. وشدد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على ضرورة التغلب على مشكلة المخدرات العالمية عن طريق التعاون الدولي والاستراتيجيات الوطنية.

ولقد اتخذت الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها خطوات هامة لتعزيز التصدي الدولي للاتجار بالمخدرات من خلال القانون الدولي والمساعدة في بناء القدرة على السواء. ولا بد لهذه الجهود أن تتواصل. والاتحاد الأوروبي يشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على عمله الهام لمساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرة على مواجهة المخدرات غير المشروعة، والجريمة، والإرهاب. ويجب أن تتكامل الجهود في عمليات حفظ السلام، ودعم بناء السلام، والتعاون الإنمائي. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم الأمم المتحدة في تلبية مطالب جديدة تتعلق بحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك التصدي للاتجار بالمخدرات وأشكال أخرى للجريمة المنظمة والفساد.

وخطة عمل الاتحاد الأوروبي للمخدرات ٢٠٠٩–٢٠١٢ تبيّن أولويات الاتحاد الأوروبي في التعاون مع بلدان ثالثة ومع المناطق. وتسعى خطة العمل إلى تعزيز التعاون الدولي، في سبيل جملة أمور منها مراقبة الطرق التي تسلكها المخدرات، ومنع تحويل الإنتاج الكيميائي. وأعلن الاتحاد الأوروبي أن الاتجار بالمخدرات، ولا سيما الطرق التي تُسلك في غرب ووسط أفريقيا للتخزين والعبور، يتصف بالأولوية في مكافحة الجريمة المنظمة. ونحن نواجه الطابع عبر الإقليمي للاتجار بالمخدرات من خلال برنامج عالمي يشمل أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي وغرب أفريقيا، فضلا عن بعض البلدان المغاربية. وتبذل الجهود بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

إن الأخطار عبر الحدود الوطنية، من قبيل الاتجار بالمخدرات وأشكال أخرى للجريمة المنظمة، تؤثر على جميع البلدان، بيد أنها مدمرة على نحو خاص بالنسبة إلى الدول النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ففي غرب أفريقيا، يستغل رجال أعمال مجرمون جوانب الضعف التي تعقب الصراعات المسلحة في جميع أرجاء المنطقة. ومما يزيد من هذه المشكلة أن تجار المخدرات في أمريكا اللاتينية يقيمون علاقات مع مجموعات الإجرام في غرب أفريقيا. والتقييم المتعلق بالأخطار، الذي نشره مؤخرا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يرسم صورة قاتمة عن خطر الجريمة المنظمة على غرب أفريقيا، وعلينا جميعا. وثمة صورة مماثلة رسمها مكتب الشرطة الأوروبية. وهذا يبين الطابع الدولي الحقيقي للتحدي الذي نواجهه.

وفيما تصبح العلاقات بين اتحاد تجار المخدرات في أمريكا اللاتينية وتجار المخدرات في غرب أفريقيا أكثر وضوحا، يواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لجهود أمريكا اللاتينية بالنسبة إلى تراجع إمداد المخدرات، وفي الوقت

نفسه محاولة تحسين التنسيق والتعاون العملي في مجال الاستخبارات بين المنطقتين.

وثمة عنصر هام من عناصر جهود الاتحاد الأوروبي في غرب أفريقيا هو بعثة الاتحاد الأوروبي لدعم إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو. ويسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أيضا في مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا عن طريق حوالي ٧٠ مشروعا ترمي إلى بناء المؤسسات ودعم الشرطة وإنفاذ القانون.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه لخطة العمل الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي الخطة المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفي تموز/يوليه، أطلقت وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشرطة الدولية (الإنتربول) مبادرة ساحل غرب أفريقيا للعمل الجماعي في سبيل دعم هذه الخطة الإقليمية. وكانت هذه الخطوة هامة لتعزيز تماسك التصدي الدولي للجريمة المنظمة في المنطقة.

وإلى جانب غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية، يركز الاتحاد الأوروبي جهوده على مساعدة أفغانستان لمواجهة مشكلتها المتمثلة في الاتجار بالمخدرات. ولقد حصلت بعض التطورات الإيجابية خلال العامين الماضيين، بما في ذلك تراجع زراعة خشخاش الأفيون وتعاون إقليمي أكبر لمكافحة المخدرات. ومع ذلك، لا يزال إنتاج المخدرات والاتجار بها مصدرين هامين لتمويل جماعات المتمردين وتأجيج الفساد.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، وسيواصل التحاور مع أفغانستان بشأن مكافحة المخدرات. وتنصب جهودنا المشتركة على إنفاذ القانون، وبرامج الصحة العامة والتنمية الريفية، بما في ذلك تعزيز التنمية البديلة. والاستقرار الإقليمي يتصف أيضا بأهمية رئيسية. واعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي مؤخرا خطة لتعزيز الإجراءات في أفغانستان وباكستان. وسوف نواصل السعي إلى مبادرات تعاونية، وتوفير تأييد قوي لأنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المنطقة.

إن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات يجب أن تركز على كل جوانب العرض والطلب، فضلا عن تدفق الأموال غير المشروعة. والأطر التنظيمية الأفضل والجهود الإضافية لبناء القدرات الوطنية في مجالات سيادة القانون، والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي، والصحة العامة كلها عناصر مركزية في التصدي لهذا التحدي.

واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن الاتحاد الأوروبي سيواصل كونه شريكا نشطا في الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة التهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة أيضا في الفترة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة كولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ بلدكم على ترؤس مجلس الأمن خلال كانون الأول/ديسمبر. إننا نشيد بمبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة حول التحدي الذي تشكله مشكلة المخدرات العالمية، في إطار البند ''السلام والأمن في أفريقيا''. وبالمثل، نرحب بالعرض الذي قدمه السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

إن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات في آذار/مارس هامة بصورة خاصة نظرا للتحدي الذي ما زالت تمثله المشكلة العالمية للمخدرات بعد ١١ عاما على عقد الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة. وفي الإعلان السياسي وخطة العمل المعتمدين في آذار/مارس من هذا العام، فإن الجزء

الرفيع المستوى للجنة المخدرات أعاد التأكيد على المبدأ الأساسي بأن كل جانب من جوانب المشكلة العالمية للمخدرات يجب التصدي له ضمن إطار المسؤولية المشتركة والمتشاطرة ومن خلال التعاون الدولي.

وإنجازات الحكومة الكولومبية في التصدي للمشكلة العالمية للمخدرات طوال ما يزيد على ثلاثة عقود تحظى بالاعتراف على نطاق واسع. فالدولة الكولومبية، عن طريق استراتيجية قائمة على مكافحة الجماعات غير القانونية، وخفض الطلب، وإضعاف الهيكل الاقتصادي للاتجار بالمخدرات، وخفض الإمداد مع التشديد على القضاء على المحاصيل غير المشروعة، أحرزت نتائج جيدة.

والتقرير عن المخدرات في العالم لسنة ٢٠٠٩ الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ينوه بالنتائج المحرزة في خفض المحاصيل غير القانونية في كولومبيا. ومنذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن، ازداد القضاء سنويا على المحاصيل غير القانونية ورشها بنسبة ٧٢ في المائة. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن منطقة زراعة أوراق الكوكا في كولومبيا، التي وصلت إلى ٠٠٠ ١٦٠ هكتار في أوائل العقد، تراجعت في عام ٢٠٠٨ إلى ٠٠٠ ٨١ هكتار، أي بنسبة ٥٠ في المائة. علاوة على ذلك، يقدر مكتب الأمم المتحدة في تقريره أن إجمالي قدرة إنتاج الكوكايين في كولومبيا تراجع ٢٨ في المائة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨، وهو تراجع أكبر حتى من التراجع الحاصل في مجال الزراعة.

ونتيجة للإنجازات التي تحققت في كولومبيا، في جملة عوامل أخرى، فإن قدرة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية على التكيف أدت إلى انتشار وامتداد جغرافي باتجاه عدد أكبر من البلدان لزراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها. واكتسبت كولومبيا أثناء تصديها الشامل والثابت للمشكلة العالمية للمخدرات خبرة وقدرة تتشاطرهما بنشاط عن طريق مختلف المشاريع التعاونية. ولقد لبينا طلبات لتوفير التدريب والمساعدة التقنية جاءتنا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى، وغرب أفريقيا وآسيا. إن استنتاجات القمة الإقليمية بشأن مشكلة المخدرات العالمية والأمن والتعاون التي عُقدت في كارتاخينا في عام ٢٠٠٨ توفر لنا قاعدة راسخة لمعالجة المشكلة التي نحن بصدد مناقشتها اليوم. ومن الجدير بالذكر أن عددا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكدت مجددا، في جملة أمور، التزامها بتعزيز آليات للتنسيق التقني والمؤسسي واقتسام الخبرة، بغية تقليص الزراعة غير المشروعة للمخدرات وإنتاجها. وعلاوة على ذلك، فإن مما يوفر لنا مساهمة كبيرة الإعلان السياسي وخطة العمل المعتمدان في المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

إن الاجتماعين اللذين أشرت إليهما وفرا فرصا عززت الحوار الأقاليمي، وهو أداة قيّمة في الكفاح ضد مشكلة المخدرات العالمية. ونقدر الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به بشأن زيادة هذا الحوار وتيسيره.

لقد شاركت كولومبيا في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى معالجة مشكلة تهريب المخدرات إلى أوروبا عبر الساحل الغربي لأفريقيا، ونشارك بهمة في مبادرة التعاون وتبادل المعلومات بين أجهزة أمن الدولة ضد تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى غرب أفريقيا.

وفي شباط/فبراير من هذا العام، استضافت كولومبيا أول لقاء مع بلدان أفريقية جرى تنظيمه بدعم من الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، واتحاد الشرطة

الأمريكية، واتحاد الشرطة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المعني بالمعلومات الاستخبارية والشرطة الوطنية الكولومبية. وبلغ عدد المشاركين في هذا الاجتماع تسعة عشر بلدا، بمن فيها سبعة بلدان من القارة الأفريقية. وخلال هذا الاجتماع، تم التدريب على التقنيات المتخصصة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وتم فتح قنوات اتصال لتيسير تبادل المعلومات.

وفيما يتعلق بمشكلة تهريب المخدرات إلى أوروبا من خلال الساحل الغربي لأفريقيا، ولئن كان لا غنى عن التنسيق العملياتي، فما هو إلا الخطوة الأولى في ذلك الصدد. ويجب أن تنصب الجهود على تطوير استراتيجيات منسقة لتناول مختلف عناصر المشكلة. وطاقة الأمم المتحدة قيمة في تنسيق هذه الجهود.

وتؤكد خبرة كولومبيا أنه لا يمكن المضي قدما بطريقة كفيئة ومطردة في الكفاح ضد مشكلة المخدرات العالمية إلا بتحقيق نهج متوازن نحو تقليص العرض والطلب على المخدرات.

ولا مندوحة من مواجهة جميع حلقات السلسلة. ويجب على جميع البلدان المعنية، سواء المنتجة منها أو بلدان العبور أو البلدان المستهلكة، أن تواجه مختلف جوانب المشكلة متحدة وبنفس القدر من الحزم.

وتؤكد كولومبيا مجددا التزامها القاطع بمواصلة العمل على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف من خلال أنشطة التعاون الفعال التي تتصدى للطبيعة عبر الوطنية والديناميكية والمتعددة الأبعاد لهذه الجريمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية أود أن أهنئكم تهنئة حارة وأن أعرب لكم عن تقديري العميق على مبادرتكم الجديرة بالثناء بشأن الجزء المتعلق ببوركينا فاسو، بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وعلى تنظيم مناقشة مفتوحة، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''السلم والأمن في أفريقيا'' عن موضوع الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديدا للأمن الدولي. وهذه المبادرة، التي تأتي في أوانها وتلك التي ستبرز على مر الأسابيع الثلاثة المقبلة، تتوج العمل الذي أتمته شقيقتنا بوركينا فاسو على مر الـ ٢٤ شهرا في مجلس الأمن.

إن مسألة الاتجار بالمخدرات في غاية الإلحاحية وتحتل قلب شواغل المجتمع الدولي. لذلك، تعلق بلدي السنغال أهمية خاصة على مناقشة اليوم. وإن الأهمية التي نعلقها على النظر في مسألة الاتجار بالمخدرات تجسد نطاق التهديدات المتعددة الأشكال التي تعرضنا هذه الآفة لها. وغني عن القول أن الاتجار بالمخدرات ينطوي على شبكات دولية منظمة جيدا ولها آثار في كل مكان من العالم، وتقوم بأنشطة خطيرة للغاية بحيث تقوض سلطة الدول وتعرض للخطر حياة ورفاه آلاف البشر.

إن هذا الوباء، فضلا عن الإدمان على المخدرات، وهو من بين الآثار المدمرة التي لا حصر لها والذي يمثل مشكلة حقيقية للصحة العامة، يترك أيضا عواقب اقتصادية ومالية كارثية. فالأرباح المالية المتأتية من الاتجار غير المشروع، وكثيرا ما يتم غسل تلك الأرباح ليتسنى استثمارها في اقتصاد شرعي، تمثل مشكلة اقتصادية حقة. وبوجه خاص فإن السيطرة الهزيلة للسلطة العامة على الاقتصاد، خاصة عندما يتم الحصول بصورة غير شرعية على مبالغ كبيرة من النقود ويتم ضخها في النظام المالي، تصبح مبعث قلق كبير، لا سيما في البلدان النامية. وهذا التهديد يبعث على القلق الشديد بحيث أصبح الآن الاتجار بالمخدرات يسير كتفا إلى كتف مع عدد من الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تعمل بالمقابل على تغذية الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

واليوم، ما من شك أن الأرباح الكبيرة المتأتية من الاتجار بالمخدرات تجذب العديد من المجموعات الإجرامية التي تعتمد عليها كمصدر رئيسي لتمويل أنشطتها. والخطورة كبيرة للغاية بحيث، كما أفادت العديد من تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أُقيمت وشائج بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الصراعات المسلحة في عدد من مناطق العالم وتمويل الإرهاب. والصلات بين الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية الأخرى، من قبيل غسيل الأموال والفساد والاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر والإرهاب، كلها تجسد ضخامة وتعقد هذه الآفة، التي من دون شك تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

إن زيادة الجهود الدولية في مكافحة الاتجار بالمخدرات والأنشطة المتصلة بها أدت، من بين أمور أخرى، إلى تحسين الإطار القانوني الدولي في هذا المجال. وبينما كانت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، المعروفة باتفاقية فيينا، أول رد دولي على انتشار هذه الآفة، فإن اعتماد صكوك دولية للكفاح ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الفساد تمكّننا من كبح الأنشطة الإجرامية ذات الصلة. وتشمل هذه تحديدا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، المعروفة باسم اتفاقية باليرمو لعام ٢٠٠٠، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣. وعلى نفس المنوال، اضطُلِع ببضع مبادرات والتزامات على المستويات الإقليمي ودون الإقليمي والوطني لكبح تلك الظاهرة.

وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة في ذلك الصدد لمكافحة الاتجار بالمخدرات، يجب علينا أن نعترف، كجزء من إدانتنا له، بأن ذلك الشر لم يقل على الإطلاق ولا يزال مصدرا للقلق الكبير. والأسوأ من ذلك أن تلك الظاهرة أصبحت أكثر تعقدا نظرا إلى أن الشبكات الإجرامية المتورطة في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات تستعمل التطورات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز تنظيمها. وهكذا، هؤلاء المجرمون، الذين يمتلكون موارد ضخمة، لا يفتقرون إلى الخيال والأساليب المتطورة لخداع يقظة أشد نظم المراقبة فعالية.

وما يزال وفد بلدي عميق القلق من ذلك الازدياد في الاتجار بالمخدرات. وقلقنا أكبر نظرا إلى أن أفريقيا، وخصوصا غرب أفريقيا، تصبح اليوم مركز الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي. والأرقام واضحة. استنادا إلى تقرير ٢٠٠٨ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المعنون "الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديدا أمنيا في غرب أفريقيا"، تُقدَّر كمية الكوكايين المصادرة كل سنة في المنطقة بحوالي ٥٠ طنا.

وعلى الرغم من أنه يبدو بوضوح في ذلك التقرير أن اتحادات تجار المخدرات في أمريكا اللاتينية تفترس غرب أفريقيا، فإن السبب الرئيسي يمكن العثور عليه في الضعف المؤسسي لدول معينة في المنطقة دون الإقليمية. هذه الدول تجب مساعدتها لكونها تنوء تحت العبء الثقيل للفقر، وفضلا عن ذلك، تعاني من عدم الاستقرار السياسي. وبالتالي، يلقي الاتجار بالمخدرات شرارة في منطقة قابلة للاشتعال فعلا وهي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن.

وعلى الرغم من أن أفريقيا لا تنتج تلك المخدرات، فإنها تعاني بخطورة أكبر من عواقب وآثار الاتجار غير المشروع بتلك المنتجات الذي يمكن أن يضعف اقتصادها الهش ويسمم سكانها العاملين، المكونين على نحو رئيسي من الشباب. وهكذا، نحن بحاجة إلى أن نعزز على نحو مستعجل جهودنا للتصدي للأسباب الكامنة لضعف تلك المنطقة. ولذلك من الضروري تقديم المساعدة التقنية بغية تطوير وتعزيز القدرات الوطنية لتلك البلدان بغية القيام على نحو

أكثر فعالية بمنع ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية عموما.

وفي هذا الصدد، أرحب بالمشروع المعنون ”مبادرة شاطئ غرب أفريقيا“، بقيادة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة عمليات حفظ السلام، وهي المبادرة التي تسعى إلى تعزيز القدرات فيما يتعلق بتطبيق القوانين في أربعة بلدان نموذجية، أي كوت ديفوار وغينيا - بيساو وسيراليون وليبريا. وتتناغم تلك المبادرة مع أهداف خطة العمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وهي الخطة التي وضعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ولكن، من أجل مراعاة المدى الكامل لمكافحة آفة المخدرات ومختلف جوانبها يجب ألا تكون إجراءاتنا مقتصرة على تعزيز القدرات الوطنية في مجال التنظيم والرصد، ولكن يجب أن تسعى أيضا إلى التصدي للمشاكل المتعلقة بالفقر والتخلف وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي - وهي كلها تشجع على انتشار ذلك الشر.

ونظرا إلى أن الاتجار بالمخدرات ظاهرة عابرة للحدود الوطنية، من الضروري أيضا تآزر الإجراءات على المستويين الإقليمي والدولي لمواجهته بفعالية وعلى نحو دائم. ومن الواضح أن ذلك يستلزم تعزيز وتحسين التعاون الدولي، وبخاصة في مجالات المساعدة المتبادلة ومساعدة الشرطة وتبادل المعلومات، وأيضا، على وجه خاص، تنسيق إجراءات جميع الكيانات وجميع الهيئات المشاركة في تلك المكافحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بسرور كبير ألقي هذا البيان بصفتي رئيسا لحركة عدم الانحياز. أود أن أبدأ بشكر صاحب الفخامة ووزير الخارجية لبوركينا فاسو على مبادرهما بالدعوة إلى إجراء هذه المناقشة الهامة بشأن الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديدا للأمن الدولي. وأشكر أيضا الأمين العام على إسهامه القيّم في مناقشة اليوم والسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على تقريره الشامل والجداول والخرائط. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بجميع الذين فقدوا حياتهم في المكافحة التي لا نهاية لها ضد الاتجار بالمخدرات.

وتعترف حركة عدم الانحياز بالتحدي الذي يتعرض له المجتمع الدولي بازدياد الاتجار بالمخدرات غير المشروع العابر للحدود والعابر للمناطق. وفي هذا السياق، نلاحظ مع التقدير جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم الرامي إلى تقديم المساعدة المالية والتكنولوجية اللازمة للبلدان الأعضاء، وبخاصة في أفريقيا، لدعم وتطوير قدراتها الوطنية ولتعزيز قدرتها على تطوير مواردها البشرية ومؤسساتها الوطنية لمواجهة التحديات الهدامة التي تجتاح مجتمعنا الدولي اليوم، أي الاتجار بالمخدرات والفساد والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بجميع أشكالها.

وفي كون معولم متسم بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتداخلة والمتتالية، ثمة حاجة إلى التصدي للتحديات القائمة بطريقة شاملة ومتكاملة، بغرض زيادة فوائدنا إلى الحد الأقصى وتخفيف أثر المضاعفات في مجتمعاتنا. إن ظاهرة العولمة، بالاقتران بوجوه التقدم التكنولوجي المستمر، تفرض تحديات خطيرة لقدرتنا على مكافحة الاتجار بالمخدرات ولجهودنا للقيام بذلك.

وأيضا لا يمكننا أن نناقش جهود مكافحة استنبات وإنتاج المخدرات والاتجار بها بدون معالجة أشكال أخرى من الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ، وأيضا غسل

العائدات المشتقة منها. وفضلا عن ذلك، لم يعد كافيا مكافحة المخدرات التقليدية غير المشروعة، التي قلت مناطق استنباتها عالميا خلال السنة المنصرمة، ولكن من بالغ الأهمية أيضا أن نعترف بأن وجوه التقدم التكنولوجي قد يسرت تطوير مخدرات اصطناعية جديدة أشد فتكا ومن الأسهل نقلها وتهريبها وإنتاجها أقل تكلفة، ما أدى إلى زيادة في عدد المراكز للإنتاج العالمي لتلك المواد التكسينية.

ولذلك، نحن بحاجة إلى تكثيف التعاون الدولي ضد ذلك التحدي الجديد بالتعاون الوثيق مع الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وقد أعرب عن ذلك مجددا خلال آخر مؤتمر قمة لحركة عدم الانحياز في شرم الشيخ، الذي جدد التأكيد على وجوب اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمنع مشكلة المخدرات في العالم بجميع جوانبها ومكافحتها واستئصالها. وأقر أيضا بأنه لا يمكن لأي حكومة أو منظمة أن تنجح في مكافحة هذا الخطر وحدها، بالنظر إلى أن المنظمات الإجرامية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات تعمل بشكل جماعي، وتتبع نهجا يتجاوز الحدود، وهي تزيد من الطرق التي تسلكها لتهريب المخدرات وأساليب توزيعها. وبالتالي، لا بد من التعاون والتنسيق واتخاذ إجراء ملتزم من جانب جميع البلدان والمناطق بغية كبح هذه الظاهرة.

كما كرر مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز التأكيد على أن مكافحة مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي مسؤولية عامة ومشتركة ينبغي النهوض بها في إطار متعدد الأطراف. ولا يمكن تناولها بفعالية إلا من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، مع التقيد تماما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، وخصوصا احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول؛ ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ ومبدأ المساواة. ويتطلب هذا التعاون تعزيز الجهود لمنع ومكافحة جميع جوانب مشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك تخفيض الطلب، ووضع حلول مناسبة تشمل استراتيجيات وبرامج للتنمية البديلة المستدامة.

ويستغل مهربو المخدرات على نحو منهجي الحدود المفتوحة وضعف المؤسسات الأمنية في بعض المناطق. وقد بينت السنوات القليلة الماضية أن هذا هو الحال في أفريقيا، لا سيما غرب أفريقيا، التي يتعافى فيها عدد من الدول الأعضاء من صراعات مطولة وتعيد بناء مؤسساتها وقدراتها. ويحدث الازدياد الهائل في إنتاج المخدرات وتجارتها على نحو غير مشروع أثرا سلبيا على جهود التنمية المستدامة في أفريقيا عموما.

ويشكل انتشار هذه الظاهرة أيضا تهديدا للأمن في القارة، إذ أن عوائد الاتجار بالمخدرات إما يتم غسلها من خلال الأنظمة المالية الرسمية، مما يؤثر بشدة على سمعتها ويدمر تنميتها، أو استخدامها للحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونظرا لأن هذه الأمور من بين العوامل الرئيسية التي تؤجج الصراعات وعدم الاستقرار والإرهاب في أفريقيا، فإنها تهدد بدفع البلدان الأفريقية مجددا إلى أتون الصراع.

وعلاوة على ذلك، تحدث الزيادات الأخيرة في استهلاك المخدرات غير المشروعة، لا سيما العقاقير التركيبية، أثرا سلبيا على الجهود الأفريقية – المبذولة بالتعاون مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات والمؤسسات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والمحددة في نتائج الاجتماعات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

وأعاد مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في شرم الشيخ التأكيد على أن الاتجار بالأشخاص لا يزال يشكل تحديا خطيرا للبشرية أيضا، ويتطلب استجابة دولية منسقة. وحث جميع الدول على تعزيز جهودها لمكافحة الاتجار بالأشخاص، من خلال الإسهام بفعالية، في جملة أمور، في إقامة شراكة عالمية ضد هذه الجرائم اللاإنسانية. وستروم هذه الشراكة تحسين التنسيق وتبادل المعلومات، لا سيما بشأن حماية حقوق ضحايا الاتجار بالأشخاص. وعليه، ينبغي للأمم المتحدة أن تضع نهجا متسقا وشاملا لمواجهة هذه الجريمة. ويمكن القيام بذلك من خلال عملية مشاورات فيما بين الدول الأعضاء؛ يطلقها رئيس الجمعية العامة وتعتمدها الجمعية، بشأن خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وعلاوة على ذلك، تقدر حركة عدم الانحياز الجهود التي تبذلها الجمعية في هذا المجال حاليا، وتشيد بالدور الريادي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة هذه الجريمة الخطيرة.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن إيلاء كامل الاهتمام لتفاقم تجارة المخدرات غير المشروعة في غرب أفريقيا أمر ملح. وقد حان الوقت لكي يقدم المجتمع الدولي، بتعاون تام مع الأمم المتحدة، دعمه الذي لا لبس فيه لجهود دول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية مكافحة هذه الجريمة. وقد أكد القادة السياسيون في المنطقة التزامهم بهذا الكفاح من خلال اعتماد الإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن منع إساءة استعمال المخدرات، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا. كما بدأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع هياكل واعتماد برامج واستراتيجيات لتناول الجوانب المتعددة الأوجه للاتجار بالمخدرات وإنتاجها على نحو غير مشروع. وقد حان الوقت الآن لكي يعزز المجتمع الدولي تلك الجهود من خلال تقديم كامل الدعم السياسي والمالي والتقني إلى المنطقة دون الإقليمية بغية استخدام، كل الأدوات والآليات رهن إشارته، بفعالية ونجاعة واستحداث غيرها مما لا نزال نحتاجه لكبح مشكلة المخدرات في غرب أفريقيا.

وفي هذا السياق، تشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة تحسين الشراكة القائمة بين أفريقيا والأمم المتحدة، من خلال الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويجب القيام بذلك على نحو شامل ومتكامل، بالاستفادة من التجارب المتراكمة والدروس المستفادة، وبتعاون تام مع المنظمات الإقليمية الأفريقية والمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وكيانات أخرى.

ويظل نجاح جهود بناء السلام في أفريقيا، لا سيما في غرب أفريقيا، رهنا بمستوى الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان الأفريقية والهياكل الإقليمية، بهدف تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية، بغية تعجيل التنفيذ الفعال لمختلف خطط واستراتيجيات العمل للتصدي للجرائم عبر الوطنية ومواجهة تحديات التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.